شركات الحلج وكبس القطن في مصر"١٨٩٤- ١٩٥٢"

أ.م.د. إيمان عبدالله التهامي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب، جامعة دمياط
e.abdalla56@yahoo.com

DOI: 10.21608/jfpsu.2021.89063.1121

شركات الحلج وكبس القطن في مصر" ١٨٩٤- ١٩٥٢"

مستخلص

يستعرض البحث بإيجاز تاريخ وتطور شركات الحلج وكبس القطن في مصر وما يتبعها من أنشطة في الفترة من عام ١٨٩٤ م إلي ١٩٥٢م. حيث تأسست في مصر الكثير من شركات حلج وكبس وتكرير القطن وجاء تأسيسها ضرورة ملحة لتواكب زراعة القطن التي بدأت زراعتها في عصر الوالي محمد علي باشا، والمحالج كانت ضرورية لحلج القطن بفصل بذرته عن شعيرات القطن، وما يتبع ذلك من تكرير للقطن وكبسه في بالات معده للشحن لاستخدامها في مصانع الغزل والنسيج وغير ذلك من استخدامات القطن المتعددة، واستخدامات بذرته في عصر الزيوت وغيرها من صناعات كانت بداية هذه المحالج بمحالج أربعة أنشأها محمد علي باشا كان أولها في القناطر الخيرية ثم اتبعها بثلاث أخرى لتتوالى بعد ذلك زيادة أعدادها مع زيادة زراعة مساحة القطن والطلب عليه، وجاءت زيادة أعداد المحالج بعد الاحتلال الإنجليزي وما يتبع ذلك من أنشطة ملحة بها وحتى عام ١٩٥٢م.

أقيمت محالج القطن في أكثرها بالتوازي مع إنشاء وبداية صناعة الغزل والنسيج التي أخذت في التطور من أنوال يدوية إلى مغازل وأنوال ميكانيكية، وهو نفس التطور الذي واكب صناعة حلج القطن وكبسه فقد كان حلج القطن في بدايته يدويا في عملية شاقة استهلكت الكثير من الإيدي العاملة والوقت والجهد، وأدخلت عليها التحسينات وأعمال التطور بصناعة دواليب الحلج التي استخدمت الثيران في تشغيلها ودورانها إلى أن استخدمت المحالج المطورة والتي أصبحت تدار بالديزل والكهرباء حتي عام ١٩٥٢م.

تتناول هذه الدراسة عدد من المحاور الرئيسية تتمثل في دعامات صناعة حلج وكبس القطن والتي لولاها لما كانت لها قائمة وانتشرت في مصر وأيضا في العالم، تأسيس شركات محالج القطن وكبسه والتي تم انشائها خلال فترة الدراسة، أهم الأنشطة التابعه لتلك المحالج، مساهمة رؤوس أموال هذه الشركات في دعم الاقتصاد المصري.

الكلمات المفتاحية: شركات الحلج، كبس القطن، المحالج، تكرير القطن، النشاط الاقتصادي.

Cotton Ginning and Pressing Companies in Egypt "1894-1952"

Dr. Iman Abdullah Al-Tohamy
Ass. Professor of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts, Damietta University

Abstract

The research briefly reviews the history and development of cotton gin and pressing companies in of cotton companies were established in Egypt, and its establishment came as an urgent Egypt and their activities in the period from 1894 to 1952. Many of the ginning, pressing and refining necessity to keep pace with the cultivation of cotton that began in the era of the Governor Muhammad Ali Pasha. Gins were necessary for scooping the cotton by separating its seed from its bristles, and consequently, for the subsequent refining of the cotton and compressing it in batches intended for shipment, for use in the textile factories and other multiple uses of cotton. The uses of cotton seeds in getting oils and other industries were the beginning of these gins, which started with four gins established by Muhammad Ali Pasha. The first of these was held in Al-Qanater-al-Khayriyah and then followed by three others before they were successively increased simultaneously with the increasing of the cotton cultivated area and the increase in the demand of Egyptian cotton. The increase in the number of gins occurred after the British occupation and the urgent activities that followed it until 1952.

Cotton gins were set up in parallel with the establishment and beginning of the textile industry, that began to evolve from manual looms to spindles and mechanical looms; the same development that accompanied the ginning and compressing of cotton. The ginning of cotton started initially in a laborious process that consumed a lot of labor, time and effort. This was accompanied with improvements and developments in the manufacture of ginning racks that used

bulls in operating and rotating them. This lasted until developed gin was used; a gin which became powered by diesel and electricity up to 1952.

This study addresses a number of the main axes represented in the pillars of cotton ginning and pressing industry, without which it would not have existed and spread in Egypt, especially, and in the world, generally. In addition, it deals with establishing ginning and pressing cotton companies that were established during the period covered by the study. The study also tackles the most important activities of these gins, and finally, the contribution of these capital Companies in supporting the Egyptian economy.

Keywords: Cotton ginning, pressing companies, gins, cotton refining, economic activity.

مقدمة

تأسست في مصر الكثير من شركات حلج وكبس وتكرير القطن وجاء تأسيسها ضرورة ملحة لتواكب زراعة القطن التي بدأت زراعتها في عصر محمد علي باشا(١٨٠٥- ١٨٤٨)، والمحالج كانت ضرورية لحلج القطن بفصل بذرته عن شعيرات القطن ، وما يتبع ذلك من تكرير للقطن وكبسه في بالات معده للشحن لاستخدامها في مصانع الغزل والنسيج وغير ذلك من استخدامات القطن المتعددة ، واستخدامات بذرته في عصر الزيوت وغيرها من صناعات كانت بداية هذه المحالج بمحالج أربعة أنشأها محمد علي باشا كان اولها في القناطر الخيرية ثم اتبعها بثلاث أخرى لتتوالى بعد ذلك زيادة أعدادها مع زيادة زراعة مساحة القطن والطلب عليه ، وجاءت زيادة اعداد المحالج بعد الاحتلال الإنجليزي وما يتبع ذلك من أنشطة ملحة بها وحتى عام ١٩٥٢ ، وقد اهتم الإحتلال بالقطن وزراعته ليجعل من مصر مزرعة له لتمويل مصانع القطن الانجليزية التي زادت وانتشرت بفضل القطن المصري الذي كان من أفضل وأحسن أقطان العالم في صناعته وجودته .

اقيمت محالج القطن في اكثرها بالتوازي مع إنشاء وبداية صناعة الغزل والنسيج التي اخذت في التطور من أنوال يدوية إلى مغازل وأنوال ميكانيكية، وهو نفس التطور الذي واكب صناعة حلج القطن وكبسه فقد كان حلج القطن في بدايته يدويا في عملية شاقة استهلكت الكثير من الإيدي العاملة والوقت والجهد، وادخلت عليها التحسينات وأعمال التطوير بصناعة دواليب الحلج التي استخدمت الثيران في تشغيلها ودورانها إلى أن استخدمت المحالج المطورة والتي أصبحت تدار بالديزل والكهرباء حتى عام ١٩٥٢.

وقبل الكتابة عن شركات حلج وكبس وتكرير القطن لابد من تأصيل تلك الدراسة بذكر دعامات تلك الصناعة والتي لولاها لما كانت لها قائمة وانتشرت في مصر وأيضا في العالم.

وأولى تلك الدعامات زراعة القطن وتجارته في مصر وثانيها الأجانب وبالأخص من اليونانين ونشاطهم في تجارة القطن وتأسيس الشركات القائمة عليه، وأولها محالج القطن وكبسه وتكريره وإعداده لما يلي ذلك من صناعات.

زراعة القطن وتجارته في مصر:

زراعة القطن قديمة وكانت بداية زراعته وفقا لأغلب الكتابات في الهند منذ عام ١٥٠٠ق.م، وانتلقت زراعته من شبه القارة الهندية إلى مختلف مناطق العالم([١])، وفي مصر اقتصرت زراعته على الحدائق العامة فقط حتى مجئ محمد علي باشا الذي أهتم بزراعته بعد أن أشار عليه بذلك مسيو موجيل وهو مهندس فرنسي ، أشرف على زراعة القطن في مساحات كبيرة ، واستدعى ذلك افتتاح عدد من مصانع الغزل التي روج بإنتاجها في مصانع "لانكشير" أحد التجار الإنجليز المقيمين في مصر ووجدت هناك سوقا رائجة([٢]) ، ومن أجل الاهتمام بمحصول القطن واصل الاجانب في عصر محمد علي تنفيذ الكثير من مشاريع الري الكبرى والتي منها القناطر الخيرية وليستفيد منها أكبر استفادة مختلف المحاصيل الزراعية اضافة إلى زيادة رقعة الأرض المزروعة ([٣]) ، واستمر القطن محتفظاً بمركز الصدارة بين الحاصلات من حيث زراعته وتصديره للخارج ([٤]) ، وقد صدر منه ٣٤٤ ألف قنطار ١٨٢٣ واحتكر محمد علي بيع قطن القطر المصري بأكمله طبقاً لنظام الاحتكار المتبع في سياسته التجارية([٥]).

وتراجعت كل احوال مصر في عصر عباس الأول (١٨٤٨- ١٨٥٤). الذي عرف بعصر الرجعية والتخلف ([٦])، ولم تعد زراعة القطن وتجارته إلى سابق عهدها في التطور والازدهار إلا في عصر سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) ([٧]).

وجاء الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢ الذي كرس جهده في جعل مصر مزرعة للقطن وأنها لا تصلح إلا أن تكون بلداً زراعياً ومن ثم حارب الصناعة حتى تظل البلاد سوقاً رائجاً للزراعة الإنجليزية ([٨]). ونتيجة لذلك تطور الناتج من محصول القطن بعد الاحتلال مباشرة فقد ارتفع ناتج المحصول إلى حوالي أربعة أمثاله في الفترة من عام ١٨٩٤ ، وحتى عام ١٩٤٩ وارتفاع ناتج المحصول نتيجة لزيادة مساحته زراعته فقد زاد ناتج المحصول من ٤،٦١٩ قنطار عام ١٨٩٤ إلى ٨،٦٩٨ قنطار زيادة مضطردة عام ١٩٦٩ وفي المقابل زادت المساحة المزروعة من ١،٠٢٤ فدان عام ١٨٤٩ إلى ١،٦٨٩ فدان عام ١٩٤٩ ([٩]).

ونتيجة لزيادة محصول القطن زادت صادراته من ٥٨٠٠ قنطار عام ١٨٩٦ إلى ٦٨٠٠ قنطار عام ١٩١٣، وبالتالي زيادة القيمة بآلاف الجنيهات، كما زادت الصادرات في الحرب العالمية الثانية لإنجلترا زيادة كبيرة (١٠).

ومن بعض تقارير القناصل الإنجليز وهم حكام مصر الحقيقيون الذين أداروا شئون مصر تحت الاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢، من تلك التقارير تتضح اهمية زراعة القطن وتصديره لإنجلترا لتمويل الصناعات الإنجليزية القائمة عليه ولتشغيل المحالج وشركات القطن في مصر والتي تدار بواسطة الأجانب وخاصة من اليونانين ولمصلحة الوجود الإنجليزي في مصر. ففي تقرير اللورد كرومر لعام ١٨٩٩ يذكر أهمية زراعته وزيادة صادراته (١١).

واستمر كرومر في تقاريره على هذا المنوال الذي يؤكد فيها حرص إنجلترا وتأكيده للقطن وأهمية مصر كمزرعة لهذا المحصول الاستراتيجي (١٢)، والذي يعد في تقديري أحد أسباب احتلال إنجلترا لمصر.

ويسير على نفس المنوال كل من السير لدن غورست في تقريره لعام ١٩٠٨، والفيكونت كتشنر لعام ١٩١٣(١٣).

وكان لا يمكن أن تكون هناك محالج قطن وشركات قائمة عليه بدون محصول القطن والاهتمام بزراعته وزيادة محصوله.

زيادة أعداد الأجانب وخبرتهم في تأسيس محالج وشركات الاقطان:

يعتبر عصر محمد على هو العصر الذي شهد بداية تدفق الاجانب ومجيئهم إلى مصر ليمارسوا مختلف الاعمال ويمتهنون بمهن متعددة (١٤)، وبالرغم من ترحيب محمد علي بهم إلا أنه عاملهم بحذر شديد ولم يقع فريسه لديونهم أو تدخلهم في نفوذه (١٥) .

استثمر الأجانب أموالهم في شركات وبنوك فلم يتركوا فرصة لتوظيف الأموال الا واستغلوها لتعود عليهم بفوائد وأرباح مجزية(١٦)،وكانت محالج وشركات القطن أحد بدايات استثماراتهم ونشاطهم ومن أهم الجاليات الأجنبية التي مارست أعمال حلاجة القطن وكبسه الجالية اليونانية التي كانت تمثل العدد الأكبر للأجانب في مصر، وتأتي بعد الجالية اليونانية ، الجالية الإيطالية ثم المالطية، الفرنسية ، الإنجليزية ثم النمساوية، والروسية

وغيرهم من الأوروبيين بأعداد أقل بلغ عدد هؤلاء الأجانب ٨٥ ألف أجنبي عام ١٨٧٨ ثم بلغ ١٩٠،٨٨٦ أجنبي مع بداية الاحتلال عام ١٨٨٢ (١٧) . واستمرت زيادة اعداد الاجانب تحت الاحتلال الإنجليزي حتى وصلت إلى ١٤٧،٠٦٣ عام ١٩٠٧ ثم ارتفعت أعدادهم إلى ٢٢٥،٦٠٠ عام ١٩٢٧(١٨). ولكن حدث أن تناقص أعداد الأجانب في عام ١٩٣٧م حتى وصل إلى ١٧٩،٨٨٥ أجنبي (١٩)، ثم استمر التناقص عام ١٩٤٧ فكانت أعدادهم ١٣٢،٥٨٩ أجنبي (٢٠)، وتناقص عدد الأجانب سببه تزايد الحس الوطني بعد ثورة ١٩١٩ والمطالبة بالتمصير، وإلغاء الأمتيازات الأجنبيه في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧، وصدور قانون الشركات عام ١٩٤٧ الذي قيد من نشاط الأجانب واستثماراتهم في مصر (٢١).

اقام هؤلاء الأجانب وتركزت إقامتهم في مدينتي القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم (٢٢). أما اليونانيون بالذات فقد انتشروا في كل مصر من مدن كبرى وصغرى حتى الريف وقراه البعيده (٢٣).

جاء الاجانب إلى مصر وهم مزودون بحضارة وتطور وخبرة البلاد الاوروبية التي وفدوا منها، وهذه الاقطار الأوروبية شهدت النهضة الحديثة التي ظهرت مع بداية عصر النهضة وما يليه من تطور.

اجتهد محمد علي في إدخال بعض من هذه الحضارة والتي كان منها الحرف وبعض الصناعات وهي في حداثتها لم يكن للمصريين بها عهد من قبل (٢٤).

وقد اشتط قي ذلك بعيدا القنصل الإنجليزي كامبل عندما ذكر" أن الادارة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تحيل شعباً يعيش على الرعي إلى شعب صناعي.. " (٢٥).

هذا وقد تضافرت إلى جانب ذلك عدة عوامل على تأخر ظهور الصناعة الحديثة في مصر خلال الفترة المذكورة. إذ لم يكن الأفراد قد جبلوا على الزراعة، ليلقوا إلى الصناعة بالاً. كما كان معظمهم من الفقر بحيث لا يستطيع ولوج باب الصناعة. ولم تكن هناك اجهزة تجمع المدخرات والودائع وتوجيهها نحو الاستثمار الصناعي، كما كان مستوى الثقافة العامة والمهنية متخصصاً إلى حد كبير، مما لم يكن ليسمح بتدبير الفنيين والعمال المدربين اللازمين، كذلك فقد بقى باب الاستيراد مفتوحاً أمام السلع الاوروبيه في نفس تلك

الفترة من بداية عصر محمد علي، وهذا جعل منافسة السلع الوطنية لها، بغرض وجود هذه الأخيرة، أمراً متعذراً (٢٦).

امام هذا الطرح والسرد الذي ذكرناه، يتضح اهمية بل وضرورة وفود الاجانب المدربين إلى مصر ليزاولوا ويمارسوا أعمالاً وحرفاً قد اتقنوها وعاشوها في بلادهم، لتدخل هذه الأعمال والحرف والصناعات مصر على حداثتها فتعطي للمصريين الذين يتعاملون معهم خبرة وتدريباً ومن ثم تكون الفائدة التي تستشتري بالتدريج في كل فئات المجتمع القابل للتغيير والتجديد.

تطور أعمال حلج القطن (في العالم):

تعد صناعة حلج القطن من الصناعات الهامة، حيث لا يمكن تداول القطن الزهر بعد قطفه من شجرة القطن وإعداده للتصنيع أو عرضه في الأسواق بدون عملية الحلج (٢٧).

والبداية تبدأ بعد جني القطن من الحقول، وعملية قطف القطن عملية شاقة تتم يدوياً بعدد كبير من الأيدي العاملة، واستمرت عملية القطف اليدوي للقطن منذ بدأت زراعته وفي السنوات الأخيرة اخترعت آله جني القطن بشفط القطن وهي عملية وفرت الوقت والجهد فالماكينة الواحدة تحل محل الجهد المطلوب من مئة عامل (٢٨).

ومثلما كانت عملية جني القطن يدوية، كانت أيضاً عملية إعداد القطن بمصر تتم يدوياً وذلك بفصل البذرة عن القطن وهي بنفس مشقة الجني في الوقت والجهد (٢٩)، ثم بدأت تظهر ماكينات الحلج البدائية انتشرت في امكنة وبلاد دون أخرى، كانت أشكال محالج القطن الأولى تتكون من بكرة حديدية أو خشبية واحدة وقطعة مسطحة من الحجر أو الخشب، وكانت المحالج القديمة هذه صعبة الاستخدام وتتطلب مهارات عالية، وكان لابد من وجود بكرة ضيقة لفصل البذور عن نسائل القطن دون سحق البذور. وبحلول القرن الثاني عشر والرابع عشر ظهرت في الهند والصين محالج القطن ذات البكرتين وانتشرت هذه المحالج في القرن السادس عشر في بعض من بلاد البحر المتوسط وتطور هذا الجهاز في بعض المناطق ليعمل ميكانيكيا بالطاقة المائية (٣٠).

وفي عام ١٧٩٣ اخترع " إيلي وينتي " وهو امريكي من أصل افريقي محلج أكثر حداثة وتطورا وسجل اختراعه ومنح براءة اختراع في عام ١٧٩٤، وكان اجتهاد إيلي وينتي

في هذا الاختراع ليخفف معاناة بني بلدته من الأفارقة السود الذين وقع على كاهلهم معاناة جني وحلج القطن (٣١).

وبعد اختراع وينتي بثلاث سنوات أضيفت تحسينات على محلج القطن بواسطة ثلاثة من المخترعين الأمريكين وهم: هودجن هولمز Hodgen Holmes وروبرت واتكينز Robert Watkins ووليام ونجستريت Williom Longstreet وحصلوا على براءة اختراع عام ١٩٧٦ لما ادخلوه من تطوير التصميم الذي يعالج القطن قصير التيلة(٣٢).

لقد كان نموذج محلج ويتني للقطن قادرا على تنظيف ٢٣كم في اليوم الواحد وهذا المحلج يتكون من اسطوانة خشبية محاطة بصفوف من المسامير الدقيقة الطويلة، تسحب هذه المسامير النسائل من خلال القضبان التي تتكون من شبكه تشبه المشط وفراغات هذه الشبكه قريبة من بعضها البعض لمنع البذور من المرور من خلالها، وقد ساعد اختراع محلج وينتي على زيادة انتاج القطن الأمريكي من ٧٥٠،٠٠٠ باله في عام ١٨٣٠ إلى ٢،٨٥ مليون باله في عام ١٨٥٠(٣٣).

وفي العقود الأخيرة أدخلت تعديلات جوهرية على محالج القطن أصبحت أكثر جودة واستيعابا وسرعة، ففي الجودة ينتهي الحلج بقطن نظيف مضغوط في بالات بعد حلجه من أجل التخزين أو الشحن، ويمكن لتلك المحالج الحديثة حلج ما مقداره ١٥ طن من القطن كل ساعة (٣٤).

تطور أعمال حلج القطن (في مصر):

بدأت أعمال حلاجة القطن في مصر مع الوالي محمد علي باشا الذي أدخل زراعة القطن وتوسع في زراعته بالتدريج ، ومن ثم استلزم ذلك معالجة القطن بعد جنيه بحلجه وتهيئته لباقي مراحل صناعته وبدأ الوالي محالجه بأقدم أربعة محالج واحد منها في القناطر وتلازمت إقامة المحالج مع مصانع الغزل والنسيج التي أنشأها الوالي في قليوب ، شبين الكوم ، المحلة الكبرى ، زفتى ، ميت غمر ،المنصورة ، دمياط ، دمنهور، وفوة ، ورشيد إضافة إلى مصانع غزل الوجه القبلي ، هذه المصانع كانت تدار وتعمل بواسطة مختصين وعمال من الأجانب وتلازم مع وجود أغلب تلك المغازل المحالج البدائية التي ذكرناها .

وعلى سبيل المثال وجد في مصنع قليوب ثلاثون محلجا ويسمى أيضا مشطا ويحرك هذه المحالج ثلاث عدد، وفي شبين الكوم وجد ثلاثون محلجا، وفي المحلة ستون محلجا يحركها ثلاث عدد تدور كل عدة بواسطة ثمانية من الثيران، وهكذا باقي المحالج في مصانع الغزل التي ذكرناها ([٣٥]).

وظلت المحالج تحت الاحتلال مواكبة لبعض من صناعات الغزل والنسيج وإن دخل عليها قليل من التطوير مثلما حدث في اوروبا ([٣٦]). خاصة وأن الشركات كانت شركات مساهمة أجنبية تدار بواسطة أجانب وبرؤوس أموال أجنبية والعمالة الفنية من الأجانب الا قله من عمالة المصريين غير المؤهلين ([٣٧]) ، وجاء تطور شركات الحلج وكبس القطن بشكل واضح مع بداية الحرب العالمية الأولى ، فقد بدأت الزيادة ظاهرة عام ١٩١٤م مقارنة بعام ١٩١٣مالجدول التالي يوضح ذلك([٣٨]).

بيـــــان	١٩١٣				١٩١٤			
	معامل	مكابس مائية	مكابس بخارية	دواليب حليج	*معامل*	مكابس مائية	مكابس بخارية	دواليب حليج
اجمالي الطاقاتة الانتاجية	١٢٧	١٤٤	٩	٦١١٨	١٤١	١٧٢	١٤	٦٥٧٤
الطاقة العاملة	١١	١٢٦	٩	٥٤٩٣	١٢٦	١٥٥	١٣	٦٠٣٦
الطاقة المعطلة	١٦	١٨	–	٦٢٥	١٥	١٧	١	٥٣٨

وهنا ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول زيادة المحالج والمكابس المائية البخارية في عام ١٩١٤ مع بداية الحرب الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، فقد زادت دواليب الحلج بمقدار ٥٢٧ دولابا لحلج الأقطان وكذلك زيادة المكابس المائية والبخارية وهي مكابس لكبس بالات القطن بعد حلجها وذلك لاعدادها للتصدير أو للمغازل المحلية وكذلك لمواكبة التوسع الصناعي لتصنيع القطن المحلي بدلا من تصديره ([٣٩]).

واستمرت أهمية القطن وزراعته واثره على مصر و المصريين ففي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) اتسعت الصناعات المحلية وأهمها صناعة الغزل والنسيج وما يتبعها من زيادة طاقة محالج القطن التي كانت ملازمة لصناعته ففي موسم ١٩٤٩-

١٩٥٠ قدر محصور القطن المصري بحوالي ٨،٧٩٦،٠٠٠ باله وهذه الكمية تم حلجها وإعدادها للمصانع بواسطة المحالج التي اصبحت مواكبة وهي الأساس لكل الصناعات القطنية ، وأصبحت مصر الدولة الرابعة والخامسة في إنتاج القطن بعد الولايات المتحدة والهند وروسيا ، واعتمد على انتاج القطن ٨٠% من المصريين في معاشهم ومجمل حياتهم ويمثل القطن ثلاثة أرباع قيمة صادرات مصر بعد الحرب العالمية الثانية وهو أيضا كذلك منذ بداية زراعته مع اختلاف فترات الحروب والأزمات حتى عام ١٩٥٢ (٤٠).

وكان الفن والأدب المصري معبرا عن أثر القطن على كل المصريين وانه عماد الثروة القومية وسند الفلاحين في تلك الفترة. (٤١).

وعن تحديث محالج ومكابس القطن في مصر فإنها ظلت على حالها ولم تتطور منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمان إلا ما كان محدودا ومواكبا بدرجة أو بأخرى لما يستجد في أعمال الحلج وكبس القطن في بعض من دول أوروبا (٤٢). من ذلك تحديث بعض المحالج عام ١٩٦٥م والتي قيل بالرغم من حداثتها بها بعض العيوب مثل تفويت الكثير من الشوائب وأنها تستهلك طاقة تعادل طاقة ١٥ ماكينة التي تطورت بدرجة بالغة في بدايات هذا القرن (٤٣).

ومن اهم ما يترتب على حلج القطن بعد كبسه في بالات أن القطن يفقد ثلثي وزنه تقريبا فيسهل نقله وترتفع قيمته، وهي كلها مراحل أولية لتحضير واعداد القطن لعملية الغزل والنسيج وما يتبعها من صناعات مكملة (٤٤) .

ويستفاد من بذرة القطن بعد فصلها بأن يؤخذ منها جانب للبذر في السنة القادمة والجزء الباقي يرسل إلى المعاصر حيث يستخلص منه الزيت المعروف بزيت البذرة أو الزيت الفرنسي ويستعمل هذا الزيت في الأكل وصناعة الصابون، أما الثقل المتخلف عن كبس البذور فيستعمل غذاء للماشية (٤٥)،ومنه كسب بذرة القطن غير المقشور، وكسب بذرة القطن المقشور ، ولكل منهما فوائد كبيرة في صناعة علف الماشية حسب محتويات كل منهما من نسب الألياف والبروتين(٤٦).

أما عن اهمية زيت بذرة القطن فإنه يتكون من حمض الخليك وحمض الزيتيك وبعض أحماض أخرى غير مشبعة مثل اللينولييك . وزيت القطن غير المكرر قاتم اللون ولذلك لابد من تكريره قبل الاستعمال (٤٧) ، كما أنه من اهم الزيوت غير المشبعة بالدهون ،

ولذا ينصح باستخدامه خاصة من الذين يعانون من السمنة والكوليسترول وهو أيضا غني بفيتامين E ومجموعة أخرى من مضادات الأكسدة(٤٨) ، ومن هذا يتضح الفوائد الكثيرة التي ترتبت على زراعة القطن ودواليب محالجة والفوائد ليست للانسان فقط بل وحتى الحيوان .

تتبع شركات حلج وكبس وتنظيف الأقطان في مصر وما يتبعها من انشطة:

تعتبر شركات حلج وكبس وتنظيف الأقطان من اهم الشركات العاملة في مصر منذ بداية نشأتها مع الوالي محمد علي باشا وحتى عام ١٩٥٢، وبالطبع أكثر هذه الشركات استمر بعد ١٩٥٢. وهي من أهم الشركات العاملة في مصر ومستمرة في نشاطها وزيادة أعمالها.

وهي أيضا شركات مربحة وترتب على عملها أنشطة اخرى تابعه وهامة للاقتصاد المصري و للعاملين في هذه الشركات واصحاب اموالها بلغ عدد هذه الشركات ثلاث وعشرون شركة مسجلة اوراقها وظاهره في نشاطها منذ فترة الدراسة التي حددناها بعام ١٨٩٤ وحتى عام ١٩٥٢ وبيانها كالتالي (٤٩):

الشركـــــة	سنة التأسيس	الشركـــــة	سنة التأسيس
١- شركة المكابس والمخازن العمومية	١٨٨٩	١٠- شركة الغربية للحلج	١٩٢٧
٢- شركة المكابس الحرة المصرية	١٨٩٢	١٤-شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصرية	١٩٢٨
٣- شركة اقطان كفر الزيات	١٨٩٤	١٥- الشركة الانجليزية كونتنتال للأقطان	١٩٢٩
٤- شركة حلاجي الاقطان المصرية ليمتد	١٩٠٥	١٦- شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٤
٥- شركة الحلج الأهلي المصري	١٩١٣	١٧- شركة الاقطان التجارية	١٩٣٤
٦- شركة التصدير الشرقية المساهمة	١٩٢٠	١٨- شركة حلج الوجة القبلي	١٩٣٥
٧- شركة معامل الحلج والزيت المتحدة	١٩٢٣	١٩- شركةالنيل للحلج	١٩٣٥
٨- الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن	١٩٢٣	٢٠- شركة الزقازيق للاقطان والزيوت	١٩٤٦
٩- شركة مصر لحلج الأقطان	١٩٢٤	٢١- شركة فرغلي للاقطان	١٩٤٦
١٠-شركة مكابس اسكندرية	١٩٢٥	٢٢- شركة الجيزة للقطن والتجارة	١٩٤٦
١١-شركة اقطان مصر المساهمة	١٩٢٥	٢٣- الاسكندرية لتجارة الاقطان	١٩٤٦
١٢-شركة مكابس اسكندرية	١٩٢٥		

وقد سبق وأن ذكرنا أن محمد على هو الذي بدأ بإنشاء أربعة من معامل الحلج وكبس القطن، وفي البيان السابق كانت أول شركة مسجلة في الإحصاءات الرسمية للدولة منذ عام ١٨٨٩ أي بعد الاحتلال الانجليزي لمصر والذي حرص على اثبات هذه الشركات وتسجيل نشاطها بكل تفاصيلها وأيضا تسجيل كافة الشركات المساهمة الأجنبية العاملة في مصر(٥٠) .

وهذا يؤكد أهتمام دولة الاحتلال بهذا النشاط الذي هو أساسي وضروري لزراعة القطن الذي يعتبر من أولى أولويات الإنجليز في مصر لتمويل الصناعات القائمة عليه في مختلف المصانع الإنجليزية ([٥١]).

وقد توقف تأسيس هذه الشركات في فترة الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥ وهذا أمر طبيعي بسبب الظروف التي حركت السفر والاتصالات وعادت الأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء تلك الحروب فسجلت شركات جديدة كما هو واضح من بيانات الجدول السابق .

ونتابع اعمال تلك الشركات من حيث حجم العمل والنشاط والادارة وجنسيات المؤسسين وكبار الموظفين والعمال والانشطة التي ترتبت على انتاج تلك المحالج في مختلف القطاعات واثر هذا كله وعوائده على مصر والمصريين والتجارة الخارجية ومكاسب الاجانب المستثمرين ودول أجنبيه تنتظر القطن المصري بكل منتجاته وعوائده ونبدأ بأول تلك الشركات وأقدمها:

أولا : شركة المكابس والمخازن العمومية (س. م .م) .

تأسست هذه الشركة بمدينة الاسكندرية في يناير من عام ١٨٨٩ لمدة ٣٠ سنة ثم امتدت لمدة ٥٠ سنة اخرى بقرار من الجمعية العمومية عام ١٨٩٨ ، ولأن الشركة مربحه ولازمة لنشاط زراعة القطن والصناعات القائمة عليه فقد مدت نشاطها إلى ١٠٠ سنة أخرى بقرار مماثل عام ١٩٣٠([٥٢]). أي أن نشاط الشركة مستمر حتى عام ٢٠٣٠ ولكن ذلك لم يحدث فقد تغيرت أحوال مصر بقيام ثورة ١٩٥٢ الشركة سجلت نشاطها منذ البداية على أنها شركة مساهمة مصرية ، وهذا اسما فقط والواقع أن الشركة أجنبيه في إدارتها ورأسمالها([٥٣]) ، فمجلس الادارة في عام ١٩٤٢ يتكون من رئيس ونائبه وثمانية نواب ومدير جميعهم من الأجانب فقط يوجد مصري واحد في عضوية الإدارة وهو حافظ عفيفي رئيس الشركة إنجليزي وكذلك نائبه ، والأعضاء فهم خليط من الأجانب ذوي الجنسيات المختلفة ، من السويسريين ، اليونانين ، ،الفرنسيين ، ،الإيطاليين ، وأمريكي واحد([٥٤]).رأسمال الشركة من المساهمين الأجانب وقد بدأ رأس المال بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج

انجليزي([٥٥]) ، ولتوالي ارباح الشركة وصل رأس المال بمشتملاته إلى ٢،٠٦٩،٣٣٣ ج.م في عام ١٩٥٠([٥٦]).

ويهمنا هنا عمل ونشاط الشركة . تركز نشاطها في كبس القطن بعد فرزه من المحالج والتي ذكرنا أنها بدأت مع الوالي محمد ، ويبدأ موسم عمل الشركة في كبس القطن عقب ظهور المحصول في شهر أكتوبر ويزداد النشاط في نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير حتى شهر مارس ثم يقل النشاط ويبدأ في الهبوط حتى تصير حالة الركود في شهور الصيف ، وخطة عمل هذا المحلج أول خطواتها أستلام القطن بعد حلجه لحساب التجار ثم كبسه حسب طلب التجار ، لأنه في بعض الأحيان يطلب التجار تخزين القطن أولا لحسابهم والانتظار حتى تتحدد الحركة بناء على طلب وتحديد الأسعار ومن ثم يبدأ المكبس في نشاط أعمال كبس القطن لحساب التجار الذي يقع عليهم تكليف عمال على حسابهم بفتح البالات الواردة من المحالج وفرفرتها وتنظيفها حتى تصبح مطابقة للعينة الواردة إليهم من الخارج وبعد ذلك تبدأ الشركة بكبس البالات المطلوبة ، وبعد الكبس (ما أن يطلب من التجار تسليمها أو تخزينها في مخازن الشركة لحين طلبها وتصديرها حسب السوق([٥٧]).

واجهت هذه الشركة صعوبات عديدة ابتداء من عامها السادس ، نشأت هذه الصعوبات من تنافس الشركات المماثلة ومن قلة العمل الناتج أحيانا وفي بعض السنوات من عجز في محصول القطن وارتفاع أسعار أحزمة البالات ومواد الوقود فتأثرت الإيرادات واضطربت الشركة إلى رفع سعر الكبس من ٢,٦ قرش إلى ٣ قروش للقنطار وتمكنت بذلك من تحقيق مكاسب وتوزيع أرباح على المساهمين ثم عملت الشركة على إدخال تحسينات على منشآتها واستخدام عدد وآلات حديثة وتوسيع مستودعاتها والاستغناء عن بعض الأماكن المؤجرة واستبدالها بممتلكات جديدة مما ساعدها على الوصول إلى نتائج مرضية([٥٨])، كان أهمها التدرج في زيادة رأس المال([٥٩]).

ولمزيد من تحسين عمل الشركة وتطور أعمالها اشترت في عام ١٩٢٥ جميع ممتلكات شركة الكبس المصرية من مكابس وشون وخلافه بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ ج .م وفي عام ١٩٢٦ تأسست شركة جريدة لكبس الأقطان نافست الشركة ونجحت في كسب بعض عملائها ، وللقضاء على هذه المنافسة التي واجهتها كل شركات الكبس عقدت اتفاقية في نهاية ١٩٢٦ بين الشركات الأربع الآتية :

١- شركة المكاسب والمستوعات العمومية .
٢- شركة المكابس الحرة المصرية المساهمة .
٣- شركة مكابس الاسكندرية .
٤- شركة المكابس الحرة المصرية المساهمة .

وهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، والغرض منها توحيد سعر الكبس فيما بين عملاء كل منها . كما تعهدت هذه الشركات بعدم كبس الكميات تزيد على كميات التي تخصها في الاتفاق المبرم بينهم([٦٠]) ، طبيعة عمل هذه الشركة ينقسم إلى قسمين القسم الأول خاص بالمكابس والقسم الثاني خاص بالتخزين ، والمكابس بيانها كالآتي :

١- مكبس الأنجلو في مينا البصل .
٢- مكبس رينهارت في مينا البصل .
٣- مكبس كارفر في مينا البصل .
٤- مكبس القباري في القباري .

قسم التخزين ويوجد فيه المخازن والشون وبيان الشون كالآتي :

١- الشون الجديدة في مينا البصل .
٢- شونة القباري .
٣- شونة أندرسن في مينا البصل .
٤- شونة الخديوي في مينا البصل([٦١]) ،وواضح أن المكابس والشون أغلبها في مينا البصل والقباري .

حققت شركة المكابس والمخازن أرباحا مضاعفة وتقدمت في اعمالها بسبب اضطراد زيادة محصول القطن على مر السنين ، ومن ثم أمكن توزيع أرباح على مساهميها في السنين الخمس الأولي بلغت ٦١,٥% من رأس المال المدفوع ، وفي العام السادس واجهت صعوبات في العمل أمكن حلها كما ذكرنا لتتوالي المكاسب وجني الأرباح في مختلف السنوات التالية :

ويوزع صافي ربح الشركة السنوي بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف ويكون التوزيع على كل سهم وتدرج ربح السهم من سنة إلى أخرى فكان تصنيف السهم ١٦٠ قرشا في عام ١٩٢٨ ويواصل الارتفاع في السنوات التالية ويتأرجح بين١٧٠و٢٠٠

قرش حتى عام ١٩٣٤م وانخفضت الأرباح في سنوات الحرب العالمية الثانية([٦٢]) ، وتأرجحت بين ٨٥ و١١٤ قرشا للسهم الواحد([٦٣]) ، وفي عام ١٩٤٧ خضعت الشركة للقانون رقم ١٣٨ في ٢٩ يوليو ١٩٤٧ وهذا القانون أخضع الشركات المساهمة العاملة في مصر لأعمال التمصير في رأس المال وقلد الوظائف وقد سبقه محاولات للتمصير إلا أن هذا في القانون كان أهمها وأمكن بالفعل تطبيقه على هذه الشركة وغيرها من شركات المساهمة([٦٤]) ، وقد حدد القانون أن يكون عضوان على الأقل في مجلس الإدارة من المصريين و ٥٠% من الموظفين المصريين و٩٠% من الموظفين المصريين([٦٥]).

وبناء على هذا القانون خضعت الشركة للتفتيش من قبل مفتش مصلحة الشركات لمتابعة تنفيذ القانون وتطبيقه على النسب التي حددت لتمصير الشركة . وبالمراجعة تبين أن أعضاء مجلس الإدارة ٣٨% فقط بينما القانون حدد أن يكون على الأقل ٤٠%([٦٦]).

واثبتت الشركة في كشوفها أن نسبة الموظفين المصريين ٨١% والعمال ٩٧% وهي نسبة تزيد عن المحددة في القانون([٦٧]) ، ولكن تبين من التدقيق في هذه الكشوف وطبيعة عمل الموظفين والعمال ، أن الشركة لم تراع الدقة في بياناتها وتتلاعب في البيانات حسب توصيف مهمة العامل والموظف ومن ثم تكون مستوفاه ظاهريا وواقعا وفعلا فهي لم تحقق النسب المطلوبة كما اثبت التفتيش تدني مرتبات الموظفين والعمال المصريين وعلى العكس أرتفاع أمثالهم من الأجانب([٦٨]).

واستمر العجز في المرتبات ونسب الموظفن في السنوات التالية حتى عام ١٩٥١م كما لم تتحسن طبيعة عمل المصريين فالعمال منهم جميهم يعملون شيالين، رباطين، عمال خيش. أما العمال الأجانب فأعمالهم فنية منهم السمكري، النجار، البراد، الخراط، الحداد، الكهربائي ومختلف المهن الفنية التي لم يشغلها العمال المصريين ([٦٩]).

وعن الشركات التي اندمجت في شركة المكابس والمخازن العمومية فكانت أولهم الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن وهذه الشركة اسست في عام ١٩٢٣ وجميع أعضاء إدارتها من اليونانين والإنجليز ومع تطور أعمال التمصير بعد الحرب العالمية الثانية دخل في إدارتها المصريين ([٧٠]). أما الوظائف الأخرى والعمال أغلب الموظفين يونانين والعمال في أعمال العتالة والتنظيف والفارق كبير بين مرتبات الأجانب والمصريين ([٧١]).

الشركة الثانية هي شركة المكابس الحرة المصرية أسست عام ١٨٩٢ برأسمال ٣٦،٠٠٠ ج إنجليزي بين اثنين من اليهود هما جاك منشة ذمليكس منشة وغيرهم من الأجانب اليونانين والإنجليز(٧٢) . ومع التمصير شارك المصريين في الإدارة وتختلف الأعمال وبنسب أقل وطورت الشركة من نشاطها بعد اندماجها مع شركة المكابس والمخازن العموميه(٧٣).

الشركة الثالثة هي شركة مكابس اسكندرية وهذه أسست في عام ١٩٢٥م رأسمال ١٠٠،٠٠٠ ج.م من مساهمين اجانب يونانين وسوسريين ومصريين(٧٤) ، وبعد تطور التمصير وقانون الشركات الذي ذكرناه دخل الإدارة مصريين يهود وغير يهود من رجال المال والأعمال(٧٥) .

وبالطبع فإن الشركات الثلاث قد حققت أرباحا متوازية تماما مع الشركة التي اندمجت معها وهي شركة المكابس والمخازن العمومية وهي مثلما ذكرنا أرباحا مجزية مع عمل متزايد في أعمال كبس القطن وتنظيفه وتخزينه ، وهذا العمل المتزايد تتواكب مع تزايد زراعة القطن والاقبال عليه مما حقق هذا الرواج وتلك الأرباح للشركات التي بنيت أعمالها على زراعة القطن وجني محصوله .

كانت الاسكندرية هي مسرح نشاط الشركات الأربعة التي تخصصت في كبس وتنظيف القطن وهذا طبيعي ففي الاسكندرية يوجد ميناء مصر الأول الذي تجمع في مخازنه بالات القطن المعدة للتصدير لإنجلترا وغيرها من دول العالم . كما في الاسكندرية إقامة اليونانيين الذين كان لهم النصيب الأكبر في إدارة أعمال تلك المكابس وغيرها من أنشطة تخصصوا فيها وزاعت شهرتهم .

ثانيا : شركة اقطان كفر الزيات (س.م .م):

تأسست شركة اقطان كفر الزيات في مارس من عام ١٨٩٤ بين اثنين من اسرة سرسوق وجورج جوسيو.غرض الشركة استثمار محلج في كفر الزيات والقيام بجميع الأعمال التابعة والخاصة بتخزين البضائع وكبس بالات القطن وصناعة زيت بذرة القطن وخاصة جميع أعمال الشراء والبيع التابعة لها وتكون اول مجلس إدارة ولكن النتائج الأولى كانت مخيبة للأمال ، واظهرت الميزانية خسائر تهدد بإستهلاك جميع أموال الشركة. وفي

أكتوبر من عام ١٨٩٥ تولى الإدارة يني د. زربيني([٧٦]) ، وهو يوناني مقيم في الاسكندرية([٧٧]) ، كما أنه تاجر ومساهم في الشركة وعميل لها ، وهو أيضا من تجار القطن ولأن الحلج فرع من تجارة القطن ومن ثم تكون إدارة الشركة من صميم عمله واختصاصه وبالتالي فإنه صادف نجاحا كبيرا في اداراته للشركة والدليل على ذلك من أول ميزانية أظهرت أرباحا وبالتالي ازدادت الأعمال واتسع النشاط([٧٨]) ، بدأت الشركة نشاطها برأس مال ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني([٧٩]) ، وفي يونيو ١٨٩٧ أضيف للمصنع مصبنه وفي ديسمبر من نفس العام تضاعف عدد المكابس ([٨٠]) ، واخذ رأس المال في التزايد بإضافة ٣٠،٠٠٠ ج استرليني على اصل رأس المال في عام ١٩٠٠م واستمرت تلك الزيادة حتى عام ١٩٤٣ لتصل إلى ٧٢٠،٠٠٠ ج.م([٨١]) ، وهو نفس رأس المال في عام ١٩٥٠([٨٢]) ، وتشكل مجلس الادارة مع التمصير دخله المصريين ورأس المجلس حسين صبري باشا عام ١٩٥٠ واستمرت أغلبية أعضاء المجلس للأجانب وبالأخص من اليونانيين يليهم البريطانيين والسويسريين([٨٣]) ، أما ادارة الشركة فقد ظلت إدارة يونانية فكان اولهم يني زربيني الذي توفي عام ١٩٤٩ فتولى الإداره من بعده ابنه ديمترس يني زربيني([٨٤]) ، وبصفة عامة يمكن أن نقول أن تجارة القطن وما يتبعها من أعمال الكبس وحلج ومختلف الصناعات كادت أن تكون حكرا على اليونانيين في الاسكندرية وكفر الزيات بصفة خاصة.

توسعت شركة اقطان كفر الزيات بدرجة كبيرة وتطورت أعمالها وتعددت الصناعات التي تزاولها في مصانعها بالاسكندرية ، وكفر الزيات والصناعات عن حلج القطن وكبسه وتخزينه ، واستخراج الزيت من بذرته وصناعة الكسب والصابون ومشتقات هذه الصناعات وتمتلك الشركة معظم أسهم شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية " الفاك "([٨٥]) .

وفيما يلي بيان بعدد سبعة مصانع تمتلكها الشركة في الاسكندرية وكفر الزيات :

١- الحلج مصنع بكفر الزيات .

٢- المعاصر بكفر الزيات والاسكندرية .

٣- المسلي الصناعي بكفر الزيات .

٤- المصابن بالاسكندرية وكفر الزيات .

٥- المواد الكيماوية مصنع بكفر الزيات .

٦- الأعلاف مصنع بالاسكندرية .

٧- الصفيح والمسامير مصنع بالاسكندرية([٨٦]).

كما تمتلك الشركة أراضي حصلت عليها بطريق نزع الملكية وحسابات نقدية وقراطيس مالية وأدوات نقل وآلات رائعة وغير ذلك([٨٧]) .

ولتعدد وتنوع مصانع الشركة ونشاطها تعددت وتنوعت منتجاتها يمكن أن نذكر منتجات الشركة فيما يلي :

أولا : الزيوت ويشمل زيت بذرة القطن مكرر " اكسترا ب " زيت مكرر ومبيض دون رائحة " سامر " زيت مبيض ومكرر دون رائحة ومارجرين ماركة "الأمريكاني " (ونتر) ، زيت فول سوداني للغذاء والصناعة ،زيت وبذرة الكتان .

ثانيا : الكسب ويشمل كسب بذرة قطن ، فول سوداني مقشور وغير مقشور ، بذرة كتان ، وجوز هند .

ثالثا : صابون ويشمل صابون تواليت " كومبلكس " جلسرين ومستدير ولويس الخامس عشر ، ومدام بومبادور، صابون استاندرا للحمام ، صابون للغسيل مصنوع من زيت الزيتون "كرموز والهرم"

رابعا : صابون وكريم للحلاقة " كافركس " معجون أسنان " كفرودون " .

خامسا : مرجرين – نوبون – كفرولين (للحلويات)

سادسا : شحومات صناعية " ديمول " حامض دهني .

سابعا : شحومات غذائية " الفيتولين " ، " أريستون " ، وزيوت متجمده .

ثامناً : المواد الكيماوية . كلور ، سلفات الصودا، سليكات الصودا ، هيبوكلورات الصودا ، كلورات البوتاس ، حامض الهيدروكلوريك ، جلسرين صناعي وطبي .

تاسعا : منتجات أخرى . أكسجين ، هيدروجين ، مسامير([٨٨]) .

ومن ضمن أعمال الشركة أيضا جميع العمليات الإضافية الخاصة بالاستغلال المذكور كالبيع والشراء سواء نقدا أو على أقساط لبضائع خاصة بالاستغلال أو ناشئة منه ماعدا المضاربة على المكشوف([٨٩]) .

ومن تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٥٠/١٩٥١ نتابع بعض مشاكل التصنيع والازمات المختلفة وجاء في ذلك " أن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ كانت من أحسن السنوات . . وقد عملت مصانعنا بكامل قوتها كما وأن انتاج المصانع وصل إلى رقم قياسي لم نصل إليه منذ إنشاء الشركة ، وفي الواقع عملت معصرتينا دون توقف وذلك للتغلب على أزمة الزيت التي لمسها سوقنا المحلي ورداءة المحصول نتيجة لسوء الأحوال الجوية وضعف شجيرات القطن ترتب عليه أن معدل إنتاج الزيت من البذرة انخفض جدا وأثر تأثيرا ملموسا في سعر التكلفة وكادت هذه الحالة تؤدي إلى خسائر كبيرة للمحاجر إلا أن وزارة التجارة والصناعة بعد تجارب عديدة تحت إشراف حضرات مندوبيها اخذت بصحة شكوانا في هذا الشأن ورفعت بالتالي أسعار الزيوت .. وعند وضع الأسعار الجديدة للزيت قبلت الوزارة زيادة المصاريف الصناعية وأخذت بها . وبسبب أزمة زيت بذرة القطن الذي يعتبر المادة الأساسية في صناعة الصابون شجعت وزارة التموين إستيراد الزيوت والشحوم الأجنبية على نطاق واسع حتى يمكن تلافي نقص الصابون وكانت هذه الأسواق قد بدأت تشعر بالأزمة . وقد سرعنا في الوقت المناسب بتموين مصابنا بكميات وفيرة من الزيوت الأجنبية وأمكننا بذلك أن نقدم للأسواق هذه المادة الأساسية لتجميد الزيوت نظرا لأن كل كمية من الزيوت الأجنبية المستوردة للمصابين يقابلها الحد من صناعة تجميد زيوت بذرة القطن ، وهي الصناعة التي نشأت في مصر بغرض أن تحل محل الزيوت الأجنبية ،ولذلك فإن مصانعنا للتجميد لم تتمكن من انتاج إلا كمية تقل عن ٣٠% من مثيلاتها في السنة الماضية([٩٠]).

الصناعات الكيماوية (من تقرير مجلس الإدارة) :

" ومن احسن منتجات مصانع الشركة ، الصناعات الكيماوية من ذلك انتاج الصودا الكاوية بطريقة تشغيل النطرون بصورة مرضية واعطى نتائج طيبة . كما أن مصنعنا الجديد لصناعة الصودا الكاوية بالكهرباء ، وهو اول مصنع من نوعه في مصر، بدأ في العمل والنتائج التي حصلنا عليها حسنة للغاية ، وبإنشاء هذا المصنع ثبتت شركتنا أقدامها في الصناعات الكيماوية وأقامت فرعاً جديدا من النشاط مرتبط بصناعة الصابون نظراً لأن المادتين التي ينتجهما هذا المصنع وهما الصودا الكاوية والكلور هما من المواد الأساسية

لصناعة الصابون ، ولا شك أنه سيكون لدينا فائض من الصودا الكاوية ويمكننا تصريفه في السوق بأسعار مجزية ، وعلاوة على هاتين المادتين فإن هذا المصنع سيقوم بإنتاج مواد أخرى مشتقاه مطلوبة كالكلور السائل وكلورات البوتاس وهيبوكلوريد الكالسيوم وحامض الكلوريدريك "([٩١]) .

أن زيادة نشاط وعمل الشركة قد مكنها من تحقيق نسب عالية من الربح الذي انفق منه على مختلف خطط عمل الشركة وحتى بعد هذه المصاريف الزائدة فإن صافي الربح كان مشجعا للمستثمرين([٩٢]) ، أصحاب الأسهم الذين ضاعفوا من نشاطهم وعملهم ونوع الاسهم لحاملة شجع على التداول وزيادة النشاط ، إضافة إلى أن قيمة السهم فقط خمسة جنيهات وبالتالي زيادة عدد الأسهم وحركة السوق ([٩٣]) .

وكان من الطبيعي أن يعمل محلج الشركة بكامل قوته وزيادة كميات القطن المحلوجة عن مائة ألف قنطار ، وترتب على ذلك عمل المنشآت الجديدة وعددها اثني عشر منشأة ، بكامل طاقتها والتي ساهمت في تشغيلها محطتي توليد القوة الكهربائية ، وانتاج جميع هذه المنشأت مرضي للغايه سواء من جهة نوع المواد المصنوعة أو من جهة أسعار التكلفة ، وبمقارنة منتجات مصانع الشركة بغيرها من المنتجات المماثلة لها فإن منتجات الشركة تفوق نظيرتها في داخل مصر وخارجها حتى إنها تفوق منتجات المصانع في أمريكا وأوروبا فهي تنافس المستورد من الخارج ، وحصولها على المكانة الأولى في الأسواق المحلية([٩٤]) .

باشوات مصريون في مجلس الإدارة :

استغلت الشركة فرصة الاستعانة بالباشوات المصريين من ذوي الشأن وادخلتهم في مجلس الإدارة لسد ثغرة المطالبة بالتمصير وأيضا لسد ثغرة قانون الشركات لعام ١٩٤٧ ، السابق ذكره من ذلك دخول حسين صبري باشا رئيسا لمجلس الادارة في عام ١٩٤٨ ، وحسين صبري كان محافظاً لمدينة الاسكندرية وترك وظيفته في عام ١٩٣٧([٩٥]) ، وهو نفسه شقيق الملكة نازلي وخال الملك فاروق([٩٦]) .

اما محمد أنس باشا كان يشغل وظيفة الأفوكاتو العمومي الاول لدى المحكمة المختلطة ، وترك وظيفته بتاريخ يوليو١٩٤٤ لبلوغه السن القانونية ودرجته وكيل وزارة .

وقد درجت شركات المساهمة المصرية على إدخال الباشوات المصريين في مجالس إدارتها استغلالا لنفوذهم ومكانتهم الاجتماعية ، وهذا نفس ما حدث في تلك الشركة و سبع شركات مساهمة أخرى في الفترة من ١٩٤٢ وحتى عام ١٩٥٠ كان حسين باشا صبري في مجالس إدارتها([٩٧]) .

الموظفون والعمال المصريون والأجانب :

كان من الطبيعي أن يعين في الشركة الكثير من الموظفين في درجات مختلفة والكثير من العمال في مهن وحرف مختلفة أيضا . هذا بخلاف مجلس الإدارة والذي كان أغلبهم من الأجانب وبالأخص اليونانيين الذي كان منهم مدير الشركة والذي يقع على كاهله الإدارة الفعلية والذي أظهر كفاءة وقدرة على توجيه الشركة وإنجاح رسالتها وتوسيع نشاطها على امتداد فترة الدراسة . وعندما توفي المدير اليوناني الأب" يني" المؤسس تولى بعده أبنه "ديمتري" ليمارس العمل بنفس الكفاءة والنجاح([٩٨]).

أما عن الموظفين فقد بلغت اعدادهم ١٢٥ موظفا في عام ١٩٤٨ الاجانب منهم بلغ عددهم ٦٤ أما عن المصريين فقد بلغ عددهم ٦١ موظفاً والنسبة المئوية للاجانب ٥١،٢% والمصريين ٤٨،٨% مرتبات الموظفين الاجانب نسبتها ٦٧,٢٩% من جملة المرتبات ،مرتبات الموظفين المصريين نسبتها ٣٢,٧١% من جملة المرتبات ، وعن عدد العمال في الاسكندرية وكفر الزيات والقاهرة ١٣٠٨ عامل الاجانب منهم بلغ عددهم ٦١ فقط والباقي من المصريين .

النسبة المئوية لعدد العمال المصريين ٩٥,٣٤%

,, ,, ,, ,, الاجانب ٤,٦٦%

,, ,, ,, الاجور المصريين ٨٧,٨٩%

,, ,, ,, ,, الأجانب ١٢,٠٢%

تلك البيانات الرسمية التي حصل عليها مفتش مصلحة الشركات من ادارة الشركة في عام ١٩٤٨([٩٩]).

وكما ذكرنا قبلا أن الشركة شركة يونانية واقعا وفعلا ، فعدد الموظفين اليونانيين ٥٧ يوناني من جملة٦٤موظفا والباقي أربع موظفين واحد فقط من بريطاني واثنين من

الفرنسين وواحد روسي([١٠٠]) ، والمدير المسئول المحرك للعمل ولكل هؤلاء يوناني كما ذكرنا منذ البداية وحتى نهاية الدراسة .

البيانات السابقة الرسمية من الشركة لا تمثل الحقيقة الكاملة اما تلك الحقيقة فقد تم كشفها من قبل مفتش مصلحة الشركات فقد جاء في التفتيش على الشركة في ١٩٥٠/٢/٧ ما يلي :

" بعد التفتيش على الشركة اتضح أن الشركة تعطي لاغلبية موظفيها الاجانب علاوات تحت عنوان " امتيازات اخرى بينما لا تعطي للمصريين مثل هذه الامتيازات ، وذكرت الشركة انها منحت مديرها اليوناني مكافأة قدرها ٥٠٠ ج عن عام ١٩٤٩ ولم تدرج هذا المبلغ ضمن مرتبات الموظفين"([١٠١])، وفي تفتيش آخر لاحق في ١٩٥٠/٤/١٠ اثبت مفتش المصلحه المخالفات التالية " بعد التفتيش على الشركة اتضح أن بها عجزا في نسبة المرتبات عند الموظفين وقدره ٩،١% بإضافة مبالغ لمدير الشركة وللطبيب ولم تحتسب بشكل رسمي في البيانات النهائية ، من جهة أخرى اعتبار بعض العمال الاجانب من الموظفين كما تم فصل أربعة من الموظفين المصريين([١٠٢]) وهذا من شأنه يخل بالنسب الواجب استيفائها حسب قانون مصلحة الشركات لعام ١٩٤٧ .

وفي تفتيش مفتش الشركات في ١٩٥٠/٤/٢١ اثبت المخالفات التالية،" عدم اضافة رئيس قسم الصودا والصابون إلى النسب والكشوف وهو يوناني الجنسية، ثم رفت خمس من الموظفين المصريين، تعيين اثنين من الكهربائيين الأجانب وعدم ادراجهما في الكشوف ، والأهم من ذلك أن الشركة عمدت إلى تخفيض مرتبات الاجانب بالكشوف فقط ، ورفعت مرتبات المصريين وأيضا بالكشوف فقط ، كما عمدت الشركة على الاستغناء عن الفنيين المصريين "([١٠٣]) .

ويتضح هنا تلاعب الشركة في تلك البيانات الرسمية مما اضر واجل اعمال التمصير وإحلال المصريين محل الاجانب.

<u>نماذج من شكاوى الموظفين ضد الشركة</u>:

وكان من الطبيعي أن تتعدد شكاوى موظفي الشركة وتقديمها إلى المسئولين في مصلحة الشركات والمنوط بهم مراقبة تلك الشركة وتطبيق القانون بما يحقق العدل بتنفيذه

على أرض الواقع ، ونذكر بإختصار مضمون شكوتين الأولى مقدمة من أحد الموظفين بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٧ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م والثانية بعد الثورة بتاريخ ١٩٥٢/٩/٣٠ . الشكوى الأولى مقدمة من عدلي مينا وهو كيميائي حاصل على بكالريوس العلوم في الكيمياء عام ١٩٤٨وفي نوفمبر من نفس العام التحق في العمل بالشركة بعقد أبتدائي لمدة ستة شهور بمرتب ١٨ج.م على أن يتجدد العقد بعد أنتهاء مدة التدريب مع زيادة الماهية ، وبعد أنتهاء شهور التدريب طالب بتجديد العقد إلا أنهم قالوا أن العقد يتجدد تلقائيا ، وفي تطور مفاجئ أخبره المدير المختص أن القسم يحقق خسارة قدرها ١٠% وطلب منه خفض الخسارة إلى ٢% فقط وبالفعل نجح في تخفيض الخسارة إلى النسبة المطلوبة إلا أنهم بدل من تعيينه ومكافأته ارسلوا له خطاب بفصله ، أعتباراً من ديسمبر بعد عام واحد من عمله بالشركة وبالفصل بحجة الخسارة وبعض التعديلات ، وأنهى الشاكي شكواه أن الشركة تعاملهم بقسوة وفي نفس الوقت تعامل الأجانب معاملة حسنة وهم ليسوا بذوي مؤهلات ، ويطلب الشاكي رفع الظلم وإعادته للعمل ([١٠٤]) .

وبالفعل تم فحص شكواه وجاء الرد أن القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٤٧ لا يجعل لهم حق التدخل بين الشركة وموظفيها إلا إذا رفعت مخالفة للقانون وكل ما يمكن عمله من قبل مفتش مصلحة الشركات هو المرور على الشركة بإستمرار ومراقبة مدى تنفيذ قانون الشركات المذكور([١٠٥]) .

الشكوى الثانية بتاريخ ١٩٥٢/٩/٣٠ وكما ذكرنا بعد قيام ثورة ١٩٥٢ جاء في الشكوى الموقعة بإسم وطني مخلصي يشكو من الظلم والفساد في شركة لها محاجرها ومصانعها الكبرى التي تمون البلاد بالزيت وكل منتجاته وأكد الشاكي الظلم في معاملة المصريين من حيث الرواتب والمعاملة فالرؤساء والموظفين الأجانب يحصلون على مبالغ طائلة تزيد علي بضعة ألاف من الجنيهات لأعضاء الإدارة تحت حساب " تأمين ضماني " ولم يستفد من ذلك إلا الأجانب وأوصى الشاكي مفتش مصلحة الشركات بألا تغريه مظاهر المعاملة وأكد أن الشركة تعطي رشاوي بمبالغ كبيرة لمكتب العمل ، وأكد أن هناك قلة من المصريين يتجاوبون مع الرؤساء الأجانب وهؤلاء لا يستحقون صفة المصرية ، وحث الشاكي سرعة التفتيش ومراقبة الشركة لتفادي ثورة الموظفين والعمال المصريين

المهدرة حقوقهم والذين فاض بهم الكيل من فداحة الظلم والتمييز في المعاملة بين المصريين والأجانب(١٠٦) .

ويتضح من الشكوى وقسوة مافيها من كلمات تدل على الظلم ومعاناة المصريين في هذه الشركة واهدار حقوقهم والشاكي لم يذكر أسمه خوفاً من أضطهاده لو علمت الشركة بذلك ، وكانت ثورة يوليو ١٩٥٢ حافزا وسندا أعطى لكل مظلوم الحق في بث شكواه وأعطت الثورة لكل المصريين الأمل في العدل والحرية والمساواة .. والعيش في عزة وكرامة.

بالرغم من سلبيات كل ما ذكرناه من سلبيات تمثلت في ظلم العاملين المصريين من الموظفين والعمال وأن المكاسب اغلبها قد عادت على أصحاب الشركة الأجانب وبالاخص مجلس الادارة واصحاب الاسهم وكبار رجال الإدارة وكبار الفنيين الذين يقع على كاهلهم أعمال التطور والتحديث والدفع بالشركة إلى الأمام في التوسع والنمو وزيادة الانتاج والحرص على جودته حتي ينافس المنتجات المناظرة داخل مصر وخارجها ، وبلا شك فإن البلاد قد استفادت بهذا الانتاج واصبح رصيدا للاقتصاد المصري وتنميته ، ومن الاعمال النافعة التي نقدمها الشركة بناء مساكن للمستخدمين .

بناء مساكن المستخدمين في مصانع كفر الزيات:

قرر مجلس الادارة في عام ١٩٥١ هدم البناء القديم المكون من ثلاث مساكن قديمة وهو مخصص لسكن المستخدمين ، واقامة مبني جديد من أربع أدوار بكل منها ثمان مساكن ، وهذا البناء خصص لاقامته مبلغ ٣٥،٠٠٠ ج تقريبا وهو ضروري ولازم نظرا لتوسع منشآت الشركة وزيادة عدد الموظفين الفنيين والذي كان يستلزم بالضرورة ايجاد المساكن الصالحة لهم لحثهم على العمل والراحة في اقامتهم ، كما حرصت الشركة على اقامة مباني جديدة في الارض خاصة بمصانع الشركة في كرموز ، وايضا شراء أرض مساحتها ١٤٣٤٨،٧٥ ذراع مربع على الضفة الشمالية من ترعة المحمودية(١٠٧) .

شركات صناعية هامة تابعة لشركة أقطاع كفر الزيات:

- شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة :

هذه الشركة من الشركات الناجحة في تقدم مستمر وتعمل مصانعها بكامل قوتها والأرباح التي حصلت عليها مرضية جدا . وحرص مجلس الإدارة على مزيد من زيادة الانتاج بالتطور المستمر وطلب الآلات اللازمة لهذا الغرض .

- شركة الزيوت السودانية (الخرطوم) :

تعمل تلك الشركة بكامل طاقتها واعطت نتائج طيبة ، ولذلك فإنها ساهمت في تفريغ ازمة الزيت وذلك ببيعها كميات كبيرة من الزيوت لوزارة التموين .

- مشروع إنشاء مصنع لإنتاج مادة د د ت :

تقدمت الشركة بطلب لإنشاء هذا المصنع في عام ١٩٥١ إلى وزير التجارة والصناعة وحصلت الشركة من وزارة المالية على فتح اعتماد بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م في ميزانية الشركة لعام ١٩٥٢/١٩٥١ ، وتنفيذ مصنع لإنتاج ال د د ت سيضمن للشركة ولمصر سوقا لتصريف الزائد من الكلور الذي ينتجه مصنع الشركة الحديث للصودا الكاوية ([١٠٨]) ، ونتيجة لهذا النشاط والعمل المستمر فإن الشركة حققت فائضاً وارباحاً صافية منذ بدايتها وحتى السنوات الأخيرة من نهاية النصف الأول من القرن العشرين([١٠٩]).

وكانت الارباح الصافية في ميزانية ١٩٥٢/١٩٥١ مشجعة للمستثمرين وادارة الشركة والعاملين فيها . فقد وزعت مكافأة مقدارها ٩٦،٢٩ ج.م لكل العاملين بالشركة من موظفين وعمال ، وجاءت حسابات الميزانية في السنوات المذكورة إنما تدل على دقة الحسابات والتوزيع الذي تم الحرص فيه على أن يكون متوازيا مدروسا فقد تم خصم مبالغ للإحتياطي وقيمة الضريبة المقررة على كل سهم والتي بلغت في هذه السنوات ١٤٤،٠٠سهم كما رحل مبالغ للسن المالية ورسوم للبلدية ، ولم يترك حساب تلك الميزانية شاردة او واردة إلا وكان لها حساب ونظر وتقدير وفقا للطرق الحديثة في عمل الميزانيات وتوزيع بنودها([١١٠]) .

ذكرنا في الصفحات السابقة الكثير من تفاصيل نشاط وعمل شركة اقطان كفر الزيات والتي كانت شركة مساهمة مصرية منذ نشأتها في اشهارها في الجريدة الرسمية في

١٨٩٤/٦/٢١ ، ورغم انها مصرية إلا انها واقعا وعملاً كانت الشركة أجنبية بدأت بإداره أجنبيه واستمرت كذلك حتى نهاية فترة الدراسة وإن طبقت الشركة قانون الشركات لعام ١٩٤٧ والذي كان حافزاً لتلك الشركات ومقرراً لها تمصير تدريجي في رأس المال والإدارة والعمل والعمال ، والشركة قد طبقت القانون مجبرة على ذلك أمام تفتيش مفتش مصلحة الشركات من اجل إلزام الشركات بتطبيق مواد القانون وبالرغم من ذلك فقد ذكرنا تجاوز تلك الشركة في عدم تحقيق نسب التمصير المطلوبة والتلاعب في الأجور لمصلحة الاجانب وعدم إعطاء الحقوق كاملة للعمالة المصرية ، ومن ثم كانت الشكوى المره من عدم حصول المصريين علي حقوقهم والتمييز بينهم وبين نظرائهم من الأجانب .

وبخلاف ذلك فإن الشركة كانت تمثل إضافة للنشاط الاقتصادي المصري الذي ذكرنا تفاصيله في الصفحات السابقة ، ونفذ الأجانب في تلك الشركة وادارتها اليونانية للمصريين الكثير من المشاريع الصناعية الرائدة والمفيدة والتي كانت قائمة في اساسها على محصول القطن المصري وإن تشعبت تلك الأنشطة لتشمل صناعات وحرف متعددة ومفيدة بدرجة او بأخرى للاقتصاد المصري ولكل المصريين

ثالثاً: شركة حلاجي الاقطان المصرية ليمتد (شركة انجليزية):

The Associated Cotton Ginners of Egypt, Ltd.

تأسست هذه الشركة في لندن عام ١٩٠٥م كشركة انجليزية . ومارست نشاطها في لندن موطن زراعة القطن ، وكانت بداية الشركة كبيرة في رأس مالها وواسعة الإنتشار في الكثير من المدن المصرية . كانت بداية الشركة برأسمال قدره ٣٦٠،٠٠٠ جنيه إنجليزي وهو ما يعادل ٣٥١،٠٠٠ جنيه مصري وفي عام ١٩٢٢ خفض رأس المال إلى ٢٧٠،٠٠٠ جنيه انجليزي وهو ما يعادل ٢٦٣،٢٥٠ جنيه مصري ، وفي عام ١٩٥٠ وصل رأس المال إلى ٢١٠،٦٠٠ جنيه مصري([١١١]) ، والشركة حتى بعد تخفيض رأسمالها اكبر بكثير من الشركات السابقة في رأسمالها وانتشارها([١١٢]) .

عمل هذه الشركة حلج وكبس الأقطان وجميع العمليات المتعلقة بها ، وشراء وبيع القطن او بذرته لحسابها ولحساب الغير وكذا بالعمليات المالية الخاصة بها والناتجة منها ، وأقراض عملائها سلفيات على أقطانهم المودعة بشونة الشركة وكذلك أن تقون الشركة

بعمل الإنشاءات اللازمة لمصانعها واستحضار الآلات للاغراض المذكورة ولها الحق أن تتضامن مع شركات أخرى أو تندمج فيها(١١٣) .

انتشرت محالج الشركة في مختلف أنحاء مدن الدلتا حيث توجد زراعة القطن ، وكانت بداية العمل في عام ١٩٠٥ بإفتتاح ١٥ محلجاً ، وفي السنه التاليه أقامت محلجاً في المنصورة بمبلغ ٢٢٧٠٠ج م واشترت آخر في ميت زيادة بمبلغ ١٥،٠٠٠ ج م، وعملت الشركة علي زيادة مساحات بعض محالجها ، واقامت مكبساً جديد في المنصورة ، وفي ١٩١٩ باعت الشركة خمساً من محالجها خلاف الذي بيع عام ١٩١١ فأصبح عدد المحالج الباقية بعد ذلك احد عشر محلجاً ، كما قامت الشركة بحلج اقطان لبيوت تجارية مثلما حدث في عام ١٩٢٣ عندما تعاقدت مع بيوت فوتدريس لحلج أقطانهم في الدلتا حتى نهاية عام ١٩٢٧ واشترط على أن يجوز تجديد العقد كل سنتين ، وفي عام ١٩٣٠م بلغ محالج الشركة تسع محالج فقط ثم أقامت محلجا جديدا في كفر الدوار عام ١٩٣٧ وانخفض عدد المحالج ووصل حتى ٦ محالج في عام ١٩٤٠ محلج واحد في كل من كفر الدوار والقناطر والزقازيق والمحلة الكبرى ، واثنين في كفر الزيات(١١٤) .

ويتضح أن محالج الشركة كانت في حركة مستمرة بين زيادة وانخفاض وهذا أمر طبيعي متواكب مع ظروف الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتطورات مصر السياسية وخاصة في أعقاب ثورة ١٩١٩ والمطالبة بتمصير الشركات والوظائف الذي أخذت وتيرته في التزايد حتى قيام ثورة ١٩٥٢م(١١٥) .

واستقر عدد المحالج حتى عام ١٩٥٣/١٩٥٢ بأربعة محالج فقط ثم بزيادة مساحتها وطاقة تشغيلها بدرجات كبيرة وبيان تلك المحالج كالتالي(١١٦) :

المحلـــج	المساحة بالمتر	دواليب شغاله	القيمة بالجنية المصري
محلج كفر الزيات	٦٥٧٥٥	١١٠	٢٤٨٣٢
المحلة الكبري	٣٧٦٣٢	١٠٤	٤١٢٩٧
القناطر الخيرية	٦٢٣٧١	٩٦	٢٦٧٨٨
كفر الدوار	٨٣١٦٣	٦٦	٣٢٥٢٧
اجمالي	٢٤٨٩٢١	٣٧٦	١٢٥٤٤٤

امتلكت الشركة إلي جانب ذلك معصرة للزيوت بالقناطر الخيرية قيمتها ١٤٧٢٠٥ ج.م ومساحات من المباني ، وقيمتها ٢٠١٧٣ج.م واراضي بمساحات مختلفة قيمتها ١٦٧٣ج.م وغير ذلك من الأثاث(١١٧) ، والتجهيزات التي هي إضافة لراحة العاملين بتلك الشركة .

عملت الشركة على قدم وساق في أعمال الحلج وعصر الزيوت . ففي اعمال الحلج التي اعتمدت على توريد محصول القطن فإن الشركة تمكنت من حلج كميات كبيرة من الأقطان تناسب سعة وعمل دواليب محالجها وكانت كميات الحلج اقل من المعتاد في سنوات الحرب العالمية الأولى والثانية وتحدد الكمية في مختلف السنوات وتتذبذب أحيانا صعودا وهبوطا . وتنخفض في اقلها إلى ٣٠٩,١٧٤ قنطار في آخر سنوات الحرب العالمية ١٩٤٤ بينما كانت في اقصاها قبل الحرب حيث وصلت إلى ٨٨٢،٩٣٥ قنطار في عام ١٩٣٨(١١٨) .

واجرة حلج الأقطان لم تكن متروكة لكل محلج يحددها حسب تقديره وحساباته ولكن الأمر اتفق عليه بين المحالج التي قامت فيما بينها بإنشاء رابطة للحلاجين وهذه الرابطة تحدد سعر حلج القطن في كل موسم من مواسم العمل(١١٩) .

ومن ثم تكون اسعار الحلج لها ضابط ومعيار يتفق عليه حتى لا يحدث خلاف . وكانت اجرة حلج الاقطان كما حددتها الرابطة في عام ١٩٥١ قيمتها ٣٩ قرشا و٤١ قرشا وهي مساوية لأجور الموسم السابق ، إلا أنه ابتداء من ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ خفضت هذه الأجور بمقدار ١٠% بالنسبة للاقطان التي وردت إلى المحلج بعد هذا التاريخ ، وذلك بالرغم من زيادة نفقات التشغيل ، وقد اتخذ هذا القرار استجابة لرغبة الحكومة في نطاق السياسة العامة لخفض الأسعار ومن حسن الحظ أن وفرة محصول القطن قد أتاحت تعويض هذا الخفض(١٢٠) .

ولم تكن أعمال عصر الزيوت تتم بكفاءة اقل من حلج القطن بل كانت تسير بالتوازي مع أعمال الحلج وفصل البذور بل هي موازية تماماً .

فمعصرة زيوت القناطر قام بتشغيلها عمالا تقاضوا اجورا يومية قيمتها ١٥٨٠ ج.م وهو مبلغ يدل على الحركة ودوام عمل المعاصر (١٢١) ، وعملت تلك المعاصر بنظام

الحصص وتسعير البذور والزيوت كما اتبع من قبل ، كما أن الكسب ظل مسعرا وظل بيعه خاضعا لإشراف السلطات(١٢٢) .

ومن تقرير مجلس الإدارة نتابع اهمية انتاج الشركة للزيوت وطلبه من وزارة التموين " بفضل وفرة محصول القطن كانت كمية البذرة التي منحت لنا أكثر من مثيلتها في الموسم السابق ، واستطعنا استغلال المعصرة دون فترات انقطاع وتوقف ، مثلما كان يحدث في الموسم السابق ، وبناءاً على طلب وزارة التموين كنا ملزمين كالمعاصر الأخرى بإستلام الزيت نمره (٣) الناتج من معاصر أخرى وتحويله إلى زيت نمرة (١) ، ولهذا وبسبب قلة أذونات التسليم الموزعة لتسحب كمياتها من معصرتنا ، ولأن هذه الكميات أقل من إنتاجنا ، عدنا من جديد إلى مواجهة مشكلة تخزين الزيت برغم زيادة خزاناتنا ، ولم نستطع أن نستغل منشئتنا الهيدوجينية إذا لم ترخص لنا الحكومة بعد في أستخراج جزء من زيوتنا لانتاج زيوت متجمدة ، ونحن نواصل مساعينا للحصول على هذا الترخيص "(١٢٣) .

وفي نفس التقرير السابق فإن الشركة تواصل الكتابة عن اعمال تحديث المحالج وعمل الإصلاحات وتدبير الأموال اللازمة لتلك الإصلاحات والتجديدات . وجاء في ذلك " ولقد أوصينا خلال هذا العام على محرك م.أ.ن قوة ٣٧٥ حصان لمحلجنا بالمحلة الكبرى ، وقد استلزم تركيبها إنشاء صالة جديدة بأساستها . كما أتممنا من جهة أخرى إنشاء خزان مياة بالأسمنت المسلح بآبار ارتوازيه وطلمبات آلية ، وقد قمنا أيضا بإجراء إصلاحات كثيرة وهامة مرتفعه التكاليف لمحركاتنا القديمة في المحلة الكبرى وكفر الزيات لجعلها في حالة جيدة من حيث التشغيل وكنا قد أشرنا في تقريرنا إلي انكماش ماليتنا ، وعلي الرغم من أهمية النفقات الإنشائية للأموال الثابتة بمعصرة الزيوت والمنشأة الهيدروجينية ، فإن صالح الاستغلال يقتضينا إيجاد رؤوس أموال جديدة ، وإنه ليسعدنا أن نشير إلى أنه على الرغم من أهمية المبلغ المستثمر في المعصرة ومنشأة الهيدروجين ، والذي يبلغ الآن ١٩٠،٠٠٠ ج.م في حين أن رأس المال الرسمي لشركتنا هـ ٢١٠،٠٠٠ج.م فقد استطعنا في هذه الظروف غير المناسبة تجنب إصدار أسهم أو سندات "(١٢٤) .

كان من الطبيعي أن تحقق شركة أقطان كفر الزيات أرباحا طوال فترة عملها وعلى أمتداد فترة الدراسة ، وذلك بسبب كفاءة التشغيل ودوامه والادارة واختصاصها وقدرتها على

حل معوقات العمل ومشاكله وكذلك التناغم مع الإدارة والحكومة المصرية ، والتعامل مع قوانين العمل بما يحقق مصلحة الشركة والإدارات الحكومية المختصة .

قامت الشركة بتوزيع الارباح التي حققتها على المساهمين لعدد الأسهم التي اكتتبوا فيها وقد بلغ عدد الأسهم ٣٦٠،٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ١٢ شلن انجليزي([١٢٥]) ، وجاء توزيع الارباح وفقا لقانون نظام الشركة وتكون الأرباح صافية بعد خصم مصاريف الصيانة والاستغلال والإدارة واستهلاك القروض من أصل وفوائد وكذلك كافة المصروفات الأخرى لدفع الإحتياطي خاص بإستهلاك المباني والآلات واحتياطي عام والذي قيمته ١٠،٠٠٠ج.م ، والباقي يوزع على المساهمين بنسبة المدفوع من أسهمهم ، وبالرغم من كل هذه الاستهلاكات من الربح فقد وزعت ارباح صافية بلغت قيمتها في عام ١٩٣٧ مبلغ ٢٤،٥٠٥([١٢٦]) ، وفي عام ١٩٤٩ مبلغ ٣٧،٧٦٥ ([١٢٧]) . بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة .

وجاء توزيع الارباح على كل سهم بالشلن الإنجليزي وليس بالجنيه المصري ، فالشركة إنجليزية وأكثر المساهمين من الإنجليز كما أن الشركة مسجلة في إنجلترا ولم تسجل في مصر([١٢٨]) ، وهي أيضا لا تخضع لأحكام الشركات المساهمة المصرية([١٢٩]) .

ولأن الشركة نطاق وميدان عملها مصر والتعامل يتم في كل أنحاء مصر بالجنيه المصري ، فإن بيانات وميزانيات الشركة كانت واضحة أنها تحسب بالجنيه المصري ، وفي بعض بنود الميزانيات نجد أحيانا أنه محول إلى الشلن الإنجليزي لكل سهم([١٣٠]) ، وهو الذي يحاسب عليه المستثمر الانجليزي ، أن كل المعاملات مع المصريين فهي بالجنيه المصري ارض العمل وميدان النشاط والعملة الجنيه المصري.

ونأتي إلى القوة العاملة بتلك الشركة الإنجليزية ابتداء من مجلس الإدارة وإدارة المصانع من مدراء وموظفين وعمال ، مجلس إدارة الشركة تكون من خليط من الاجانب الإنجليز وغيرهم ، وتغير هذا المجلس على امتداد الدراسة ففي سجلات عام ١٩٤٢ نجد من مشاهير رجال الاعمال المجلس على امتداد الدراسة ففي سجلات عام ١٩٤٢ نجد من مشاهير رجال الأعمال محمد فرغلي باشا وقالوا عنه أنه ملك القطن في مصر([١٣١]) ، ومن الطبيعي أن يكون وجوده في مجلس الإدارة مكسبا وفائدة لعمل الشركة والمستثمرين

الإنجليز وغيرهم وغير فرغلي باشا وجد اسطفان باسيلي بك (١٣٢) ، ووجد غيرهما اجانب ومصريين(١٣٣) .

أما عن مدراء الشركة ورؤساء العمل فجميعهم من الاجانب والمصريين فمدير الشركة ايطالي ورئيس الحسابات سويسري معين من بداية عمل الشركه عام ١٩٠٥ ، مدير محلج كفر الدوار أجنبي متمصر ، ومدير محلج كفر الزيات أجنبي قدم طلبا للحصول على الجنسية المصرية ، مدير محلج المحلة الكبرى يوناني ، مدير محلج القناطر الخيرية إيطالي ، السكرتير والصراف يوناني ، ناظر العنابر يوناني ناظر المكبس ايطالي(١٣٤) ، وهذه نماذج فقط فباقي الوظائف الرئيسية وادارة العمل جميعهم من الاجانب بالاخص من اليونانيين الذين هم ظاهرة ملموسة ليس في محالج تلك الشركة فقط بل في غيرها وقد بلغ مجمل عدد الموظفين الاجانب من رؤساء العمل ٤٣ واستخدمت الشركة أيضا موظفين من المصريين في وظائف أدنى وبمرتبات أقل(١٣٥) .

أما عن العمل فإن الشركة قد اسندت مهمة توريدهم إلى مقاولين حاصلين على ترخيص توريد عمال وتشغيلهم من مكتب العمل ، وشغلت الشركة من هؤلاء العمال ١٥٠٠ عامل في حرف وأعمال مختلفة والمقاول المسئول مسئولية كاملة أمام الشركة في توريدهم ومسئولين أيضا في تسليم وتسلم أجورهم(١٣٦) . أما عن نوع وحرفة هؤلاء العمال فهم نجارين دواليب ، سروجية ، ربيط ، ميكانيكي ، مساعد ميكانيكي ، زيات طنبور ، سواق ماكينة سولزر ، مساعد بالورشة ، عطشجي ، خفير ليلي ، فراش ، كاتب بوابة ، حداد ، مساعد بالمكبس ، مراكبي ، عامل سيور ، وقاد قباني بذرة ، وغير ذلك من الحرف والمهن البسيطة التي مارس عملها العمال المصريين(١٣٧) .

ومن مميزات تلك الشركة أنها وفرت سكن مناسب للموظفين الاجانب وتندرج هذه المساكن حسب درجات ووظائف كل منهم وكما تميز الاجانب ورؤساء العمل بالسكن فإنهم ايضا تميزوا بمرتبات مجزية ، والتي كانت قاصرة عليهم فقط ولم يحصل عليها نظرائهم من المصريين بالرغم من قلتهم وبمقارنة كشوف الأسماء والمرتبات يتضح هذا الفرق الكبير في طبيعة العمل والمرتب والمعاملة والسكن وكافة المميزات(١٣٨) .

لم تخضع تلك الشركة كغيرها من الشركات المساهمة المصرية لتفتيش مفتشي مصلحة الشركات ومن ثم لم تخضع للمسائلة فهي شركة إنجليزيه وليست مصريه ولكن

مفتشي الشركات تابعوا فقط سير العمل ونسب الموظفين والعمال من غير أن تكون هناك محاسبة على تطبيق تلك النسب الخاصة لقانون مصلحة الشركات لعام ١٩٤٧(١٣٩) .

أما عن فائدة الشركة وانضباطها في حركة السوق والتجارة المصرية ، فإن الشركة التي كانت نموذجا في تطبيق القواعد المنظمة والإدارة الحاسبة التي جعلت من تلك الشركة الانجليزية ناحجة في العمل والانتاج وتحقيق المكاسب لأصحاب الاسهم وتحقيق الاجور المرتفعة للمدراء وكبار الموظفين وغيرهم من الأجانب ، والأمر المؤسف أن تلك الارباح كانت تخرج من مصر إلى إنجلترا والبلاد التي قدم منها هؤلاء الأجانب ، مع الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري هو ايضا استفاد بشكل أو بآخر من هذا النشاط وتلك الحرف التي كان فيها الاجانب وخاصة اليونانين منهم نموذجا يحتذى به ، والأمر المؤسف الآخر أيضا التمييز في المعاملة بين المصريين والاجانب في كل الامور من طبيعة العمل وضمان الحقوق وصولا إلى المرتبات والمميزات الأخرى المختلفة .

رابعاً : شركة الحلج الأهلي المصري (س . م . م):

تأسست هذه الشركة في عام ١٩١٣ كشركة مساهمة مصرية ، مركزها الاداري في مدينة الاسكندرية ومحلجها في مدينة زفتي غربية ، رأس مال الشركة ٢٥،٠٠٠ ج م موزع على عدد من الأسهم بلغت ١٢٥٠ سهماً اسهماً أسميه قيمة السهم عشرون جنيها مصريا(١٤٠) . الشركة مساهمة مصرية اسماً إلا انها اجنبيه وقعاً وفعلاً من خلال الادارة والموظفين والاسهم(١٤١) ، عمل الشركة انشاء وشراء واستئجار ، واستغلال مخازن ومصانع حلج القطن وكبسه في القطر المصري ، بدأت الشركة العمل في محلج زفتى في أوائل أكتوبر عام ١٩١٣ ، وقد اقامت الشركة مبانيها بجوار المحلج والمباني لإسكان المستجدين والمدراء . تطورعمل الشركة مما جعلها تستأجر بعد ذلك محلج هلفيتيا المملوك لشركة رينهارت وصار العمل في المحلجين معا(١٤٢) ، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٥) تحددت المساحة المنزرعة قطنا لظروف الحرب ، وما اعقبها من انقطاع للمواصلات والاتصالات(١٤٣) ، ونتيجة لظروف الحرب ونقص المحصول فإن الشركة اكتفت بتشغيل محلج هلفيتيا فقط وأوقفت العمل بمحلج زفتى ، وبعد انتهاء ظروف الحرب عاد العمل بمحلج زفتى وأعادت المحلج المستأجر الى اصحابه واشترت محلج

فيتودورا وعملت على تشغيله ، واستبدلت الشركة آلاتها المحركة القديمة بآلات جديدة قوية ، كما انشأت مصنعا للثلج الأمر الذي عاد على الشركة بالربح الوفير ، وقد راعت الشركة ادخال نظام الحريق في مصنعها مما ادى إلى انخفاض معدل التأمين وفي الوقت نفسه حفرت بئراً بجوار مصنعها لاستخراج المياة منه لتزويد آلات المحلج وماكيناته بالمياة المطلوبة(١٤٤) .

واحدثت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) نفس ما أحدثته الحرب العالمية الأولى من خفض لمحصول القطن – للظروف التي ذكرناها – مما اثر على تخفيض كميات القطن المحلوج ،علاوة على ذلك أن المناقشة قد اشتدت بين المحالج وكان لابد من ضوابط تحد من تلك المنافسة ، ومن ثم جاء الحل العلمي بتشكيل أتحاد من الحلاجين يكون حكما في الخلاف بتحديد اسعار مجزية للحلج وبالتالي استقامت الأمور وتوقف الخلاف ولمزيد من تحسين عمل الشركة فقد وجهت نشاطها إلى فروع أخرى استمدت منها كثيرا من الأرباح فأنشأت شوناً لتخزين الأقطان عن مصنع التلج الذي تديره(١٤٥) .

حققت تلك الشركة ارباحا مجزية ساعدتها على دوام العمل واستمراره وتحقيق خطط التحديث والتطوير ، وخصصت ارباح الشركة إلى نظام محاسبي يساعد على تكوين احتياطي لتأمين استهلاك العدد والآلات وتجديد الأدوات والمباني ولزيادة حصص الأرباح ، وقد بلغت الأرباح الصافية عام ١٩٣٦/١٩٣٧مبلغ ١٩٥٠ ج م ، ونصيب السهم ١٢٠ قرشا ، وفي عام ١٩٤٠ بعد قيام الحرب مبلغ ١٧٩٩ ج م ، ونصيب السهم ١٤٠ قرشا وزيادة نصيب السهم بعد الحرب عما كان عليه قبل الحرب ناتج عن قرار زيادة حصص الارباح(١٤٦) ، وبعد أنتهاء الحرب ١٩٤٥/١٩٤٦ بلغت الرباح الصافية مبلغ ٢٣،٠٨٠ ج م (١٤٧) ، وفي عام ١٩٥١م حققت الشركة نحاجا كبيرا في العمل وأعمال الحلج وبالتالي زيادة مبالغ صافي الارباح بدرجة كبيرة فقد حققت الشركة صافيا في الربح قدره ٢،٥٨٢،٧٥٢ ج م وترتب عليه زيادة مماثلة في حساب الأحتياطي وكل ما يلحق ذلك من بنود والتي منها حساب صافي ما يخص كل سهم الواجب صرفه للمساهمين أصحاب رأس المال المدفوع(١٤٨) . النجاح التي حققته تلك الشركة نتيجة لجهد ونشاط العنصر البشري بداية من مجلس الإدارة مرورا بالمدراء والموظفين وحتى العمال .

تشكل مجلس ادارة تلك الشركة من الأجانب منذ بداية تأسيسها مع تغييرات محدودة ، عددهم خمسة جميعهم من الأجانب جنسيتهم سويسرية ، واثنين منهم ذكر انهم مصريين إلا أن تقرير التفتيش على الشركة شكك في مصريتهم([١٤٩]) ، المدير الفني للشركة سويسري الجنسية ويدعى فريتز وهو مهندس ميكانيكي وإرادت الشركة التلاعب في كشوفها بطلب قدمته إلى وزير التجارة والصناعة تطلب فيه اخراج هذا المهندس من حساب الأجانب حتى لا يدخل في النسب المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم (١٣٨) لعام ١٩٤٧ الذي يحدد فيه نسبة الأجانب في الشركات المساهمة ، وباقي الموظفين المصريين ، بلغ عدد موظفي الشركة ٢٩ موظفا([١٥٠]) ، وعدد العمال ٤٠٢عاملا جميعهم من العمال في عام ١٩٤٧ ([١٥١]) ، وأجور الأجانب مجزية جدا ، مرتب المهندس شهريا ٤٥ جنيها في نفس عام ١٩٤٧ وباقي الموظفين الأجانب أجورهم الشهرية مجزية ، ومميزين عن أمثالهم من المصريين في المرتب والسكن وباقي الأمتيازات([١٥٢]) .

خامسا : شركة التصدير الشرقية ١٩٢٠ ومعامل الحلج والزيت ١٩٢٣:

هاتان الشركتان من شركات القطن والتي عملت بالاتجار فيه وحلجه وما يتبع ذلك وبالبحث في سجلات احصاء وشركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئسي في مصر لم نجد لها سجلا (سجلات ١٩٤٢ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠) والملاحظ فيها تركيز وجود اليهود المتمصرين المشهورين في مصر ، ودخول اليهود كل الأنشطة الاقتصادية ، كان امرا طبيعيا في مصر حتى عام ١٩٤٨([١٥٣]) ، واعتمادنا في تتبع الشركتين على سجلات مصلحة الشركات وهما على درجة كبيرة من الأهمية .

- الشركة الاولى : شركة التصدير الشرقية : (ش.م.م):

اسست هذه الشركة في مدينة الإسكندرية بمرسوم تأسيسي في ١٩٢٠/٦/٢٦ برأسمال قدره ٦٠,٠٠٠ ج.م مقسمة على ٣٠٠ سهم قيمة السهم عشرون جنيها نشاط الشركة شراء وبيع وفرز وحلج القطن وتصديره وشراء وبيع الاوراق المالية ، وتسليف نقود التجار مقابل فوائد ماليه ، استمر عمل تلك الشركة منذ تأسيسها وحتى نهاية الدراسة

وحققت نجاحا ومكسبا ، وبلغ صافي ارباح الشركة في حسابات١٩٤٩/١٩٥٠ مبلغ ٢٠،١٦٢ ج.م وزعت هذه الارباح على المساهمين وفقا للاسهم التي في حوذتهم([١٥٤]) .

يرجع الفضل في تأسيس هذه الشركة ومتابعة نشاطها لعدد من اليهود المصريين المتمصرين من أسرة عاداه وهي أسرة مشهورة بنشاطها وثرائها ، نذكر منهم في مجلس الادارة ابرامينوف عاداه ، يوسف عاداه . فرناند عاداه ، روبر عاداه([١٥٥]) ، حصل بعض هؤلاء على الجنسية المصرية بين سنوات ١٩٣٥/١٩٤٧ ، والبعض الآخر قدم طلبا للحصول على الجنسية([١٥٦]) ، واسرة عاداه اسرة ايطالية وفدت إلى مصر منذ فترات طويلة ، ومارست مختلف الأنشطة التجارية مع غيرهم من اليهود ، وخاصة تجارة تصدير الأقطان والتي كادت أن تكون حكراً عليهم([١٥٧]) ، وخطفت هذه الشركة عددا من الاجانب وعلى رأسهم اليونانين لخبرتهم الطويلة في تلك الأعمال ، أما العمال فهم من المصريين ويعملون في العتالة وكل ما يخدم أعمال تجارة وحلج الأقطان([١٥٨]) .

- الشركة الثانية : معامل الحلج والزيت المتحدة (ش.م.م):

أسست هذه الشركة في ١٩٢٣/٣/٢٤ ، مركز الشركة الرئيسي مدينة ميت غمر ، رأسمال الشركة ١٥٠،٠٠٠ ج.م([١٥٩]) ، نشاط الشركه تجارة القطن وشراء واستثمار الأموال في معامل الحلج والحبوب الزيتية ، مارست تلك الشركة نشاطا واسعاً في حلج القطن بميت غمر وعلى امتداد فترة الدراسة وكذلك عصر الزيوت واعمال تصدير القطن والاتجار فيه ، وحققت من وراء ذلك مكاسب وارباح كبيرة([١٦٠]) ، مجلس ادارة الشركة اكثره من الاجانب مع بعض المصريين ، من اهم أعضاء مجلس الإدارة ثلاثة من اسرة (طوريل) اليهودية الفرنسية التي استطونت مصر([١٦١]) ، ولها في مدينة المنصوره الكثير من الأملاك في تلك الفترة ومازال هناك حي مشهور يحمل اسمها (طوريل) وهو من اقدم احياء المدينة بطابعه الأثري ومبانيه العريقة التي تعود لتلك الأسرة([١٦٢]) .

وظفت تلك الشركة العديد من الموظفين واكثرهم من اليونانين ، وبلغ عدد الموظفين ١٦٧ اكثرهم من المصريين اما العمال فعددهم ٥٣٥ عاملاً من المصريين وكان ذلك حتى عام ١٩٥٢ ، وهذا العدد الكبير يدل على حجم النشاط واتساع الحركة ورواج التجارة([١٦٣]).

سادسا: شركة مصر لحلج الأقطان (س.م.م) :

تعتبر شركة مصر لحلج الاقطان ، من اهم شركات هذا القطاع وتأتي اهميتها لأنها اول شركة خالصة في رأس مالها وإدارتها ، مؤسس الشركة بنك مصر عام ١٩٢٤ في محاولة من بنك مصر لتمصير هذا النشاط الاجنبي في حلج وكبس القطن والاتجار فيه ، وهذا يستدعي أن نكتب نبذه بسيطه عن بنك مصر و جهود طلعت باشا حرب في تأسيسه.

طلعت حرب هو الاقتصادي المصري المشهور الذي سعي إلى تأسيس بنك وطني يكون بنكا مصريا في رأسماله وإدارته ليعمل عمل البنوك الأجنبية ويبدأ نشاطه في فتح شركات متعددة الأنشطة لتمصير الاقتصاد المصري([١٦٤]) ، نجح طلعت حرب في تأسيس هذا البنك في ابريل من عام١٩٢٠ برأسمال ٨٠،٠٠٠ قدره ج.م موزعه على ٢٠ ألف سهم واشترط أن تكون الأسهم أسمية حتى لا يكتتب فيها الأجانب وبالفعل ساهم المصريون في دفع رأس المال ولم يكن بينهم أجنبي واحد فقط اثنين من اليهود المصريين([١٦٥]) .

اثمرت جهود البنك في تأسيس ٢٢ شركة مصرية عام ١٩٤٠ وللحقيقة نذكر أن مساهمة البنك أقل من ٥٠% من رأس مال أكثر من نصف هذه الشركات ومساهمته بأكثر من ٥٠% لأقل من نصف هذه الشركات([١٦٦]. في نفس الوقت كان لا يمكن للبنك اغفال الخبرة الأجنبية في تأسيس الكثير من هذه الشركات كما لم يستطع البنك اغفال أهمية وسطوة رأس المال الأجنبي الذي شارك في بعضها([١٦٧]) ، خاصة أن أغلب هذه الأنشطة لم يكن للمصريين بها عهد من قبل فإن توجيههم بالكامل في زراعة الأرض وما يتبعها من أعمال ولا يمكن أن يكون اسهامهم بالسرعة التي ارادها البنك وطموحات طلعت حرب([١٦٨]) ، واثبتت تجربة البنك بعد عقدين من الزمن قصور التجربة مع تربص الأجانب وعدم رضاهم بنجاح بنك مصر بشكل كامل ومن ثم تعرضه لأزمة ١٩٣٩م مع بداية الحرب العالمية الثانية وتكالب المودعين على سحب ودائعهم ولم تكن في البنك السيولة الكافية ، ورفض البنك الأهلي اقراضه إلا بشرط ضمان الحكومة وفي النهاية كان اشتراط الحكومة والبنك الأهلي استقالة طلعت حرب وأن يوقف البنك أنشطته في إقامة شركات

جديدة([١٦٩]) . تأسست الشركة كما ذكرنا عام ١٩٢٤، لتكون بداية في مساهمة رأس المال الوطني في ميدان حلج وكبس القطن وعصر زيوته وهو من أكثر ميادين النشاط الاقتصادي رواجا ، لأنه مبني على ضمانة زراعة القطن في مصر وجودة محصوله .

وعندما تأسست تلك الشركة الوطنية الخالصة، لم يكن ما يناظرها في هذا النشاط حتى هذا التاريخ الأ سبع شركات فقط السابق ذكرهم ، مع دمج شركتين في الشركات السبع .

ومن الطبيعي أن يكون مجال ونشاط عمل الشركة عمليات حلج وكبس القطن وتسويقه وتخزينه ، وحفز بنك مصر همته في مساندة الشركة الوليدة في بداية نشاطها لكي تواجه هذا النشاط الأجنبي والآلات التي يتطلبها العمل ، وبدأت الشركة شراء الوابورات وأعداد المباني والآلات التي يتطلبها العمل وبدأت الشركة عملها ١٩٢٤/١٩٢٥ . ولم يكن لديها سوى محلج واحد في مغاغه ومع العمل ومساندة البنك زادت محالج الشركة واصبح لديها حتى عام ١٩٣٩ تسعة محالج في مغاغة ، المحلة الكبرى ، المنصورة ، الواسطي ، بنها ، جرجا ، الفيوم ، طاميه وبني قره ، ومن ثم تضاعفت اضعافا مضاعفة كميات الأقطان المحلوجة من ٤٤،٨٥٠ قنطار في بداية العمل ووصلت إلى ٧٨٨،٨٣ قنطار في مايو من عام ١٩٤١([١٧٠]) .

وعلاوة على عمليات الحلج فإن الشركة تقوم بشراء الأقطان اللازمة لشركتي الغزل بالمحلة الكبرى وكفر الدوار بالاشتراك مع شركة التصدير وذلك أبتداءاً من عام ١٩٤٠/١٩٤١ . كما ساعدت الظروف على تشغيل المكبسين التجاريين في المنصورة والواسطي وعلى القيام سياراتها بنقل اقطان اللجنة المشتركة لشراء القطن وكذلك بنقل كتان شركة مصر للكتان([١٧١]) .

ارتفع رأسمال الشركة من ٣٠،٠٠٠ ج.م عند التأسيس ، وتدرج في زيادته إلى ١٣٠،٠٠٠ عام ١٩٢٦م ثم إلى ٢٠٠،٠٠٠ عام ١٩٢٩ حتى وصل إلى ٢٥٠،٠٠٠ عام ١٩٥٠م([١٧٢]) ، وحققت الشركة ارباحا صافية قيمتها ١٥،٠٣٩ ج.م عام ١٩٣٧ ثم ارتفعت إلى ٢٢،٥٢٧ عام ١٩٤١([١٧٣])، واخيرا وصلت الارباح إلى ٨٠،٠٠٠ ج.م في عام ١٩٥٠([١٧٤]) .

ومثلما نجحت الشركة في تمصير رأس المال وتحقيق صافي ارباح طيبة فإنها قد نجحت أيضا في تمصير ادارة وعمالة الشركة بداية من مجلس الإدارة مروراً بتدرج الوظائف وصولاً إلى العمال .

مجلس الإدارة منذ بدايته جميعهم مصريون ١٠٠% وبلغ عددهم في عام ١٩٤٢ تسعة منهم المدير العام ورئيس المجلس أحمد مدحت يكن باشا والعضو المنتدب اسماعيل صدقي باشا وغيرهم من الاسماء الاقتصادية والسياسيه اللامعه في سماء مصر في ذلك الوقت(١٧٥) ، وتتغير اسماء بعض اعضاء المجلس في بعض السنوات مع ثبات مصريتهم ، وإن قلت أعدادهم(١٧٦).

وعن عدد الموظفين فقد بلغ عددهم في ١٩٥١، ٣٥٩ موظفاً لم يكن منهم إلا سبعة فقط من الاجانب وهذه النسبة عاليا جداً في عدد الموظفين المصريين، أما الأجانب السبغه فإن وجودهم ضروري لأمور فنيه تتطلب وجودهم ، وهذا أمر طبيعي وحسب طلب الشركة ، أما العمال فقد وصل عددهم إلى ٤١٦ عامل في عام ١٩٥١ وجميعهم من المصريين(١٧٧) .

واثبتت تجربة التمصير في هذه الشركه نجاحها نجاحاً كاملا وكانت تعتبر شئياً غريباً وغير مسبوقاً أن يكون أحد شركات الحلج وكبس القطن بهذا المستوى في تشغيل الموظفين والعماله من المصريين إضافةً إلى مصرية رأس المال بالكامل ومصرية مجلس الاداره بالكامل أيضاً ، وهذا أمره راجع إلي اصرار بنك مصر وعلى رأسه طلعت حرب حتى عام ١٩٣٩ في انجاح عملية تمصير العمل ورأس المال في الشركات التابعه للبنك لتكون نموذجا يحتذى به في السير قدما لتمصير الاقتصاد المصري بكامله .

هذا وإن كان ما ذكرناه عن تعثر البنك وإقصاء طلعت حرب عام ١٩٣٩ يمثل ضربة من ضربات الأجانب والاحتلال بالاقتصاد المصري ورموزه من رجال الوطن والوطنيه ، إلا أن هذا الأمر كان عارضاً ما لبث الاقتصاد ورموز الوطنية أن تجاوزوه بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

سابعا : شركة الغربية للحلج وشركة حلاجة الأقطان :

- شركة الغربية للحليج (ش .م.م) :

اسست الشركتان في سنتي ١٩٢٧، ١٩٢٨ شركات مساهمة مصرية. اما الشركة الأولى شركة الغربية للحلج وهذه تاسست في مايو ١٩٢٧ برأسمال قدره ٥٢،٥٠٠ ج.م([١٧٨])، واستمر رأس المال على ذلك دون زيادة وحتى عام ١٩٥٠م([١٧٩]) .

كان نشاط هذه الشركة في محلج بمدينة كفر الزيات ،ومنذ بداية تأسيسها و الشركة تقوم بشراء أرض جديدة لتغطي مساحة متسعه بجوار محلجها لتهوية أكياس القطن وبذرته ، ولنفس هذا الغرض اشترت قطعة أرض أخرى من تصفية أملاك (ن.ج.كازولي) والأرض فرصة بهذا المكان المتسع لخلط القطن والتعامل معه بما يناسب أعمال الحلج والكبس وعصر بذرته إلى زيوت ، ومحلج قطن كفر الزيات الذي ظل مستخدما على امتداد هذه العقود كان ملكاً لعائلة رولو بما فيه من مستودعات البضائع والأرض المحيطة به وعملت الشركة على تشييد ابنية مختلفة متسعة لبناء المساكن ومكاتب لراحة العاملين بالمحلج وأنشطته المختلفة([١٨٠]) .

ومن أهم الملاحظات عن تلك الشركة وغيرها المنافسه في تغير اسعار الحلج بين المحالج في مدينة كفر الزيات ، واتي كادت أن تكون مدينة يونانية في أنشطتها وحركة سكانها وتركز إقامة اليونانين في تلك المدينة([١٨١]) ، استلزمت تلك المنافسة عقد اتفاقات محددة بسنوات تصل حتى اربع سنوات وبدايتها بعام ١٩٢٨ والتي تم فيها وضع سعر موحد([١٨٢]) ، لوقف تلك المنافسة ويكون المعيار هو الجودة وحسن المعاملة والإلتزام .

وكذلك كان عام ١٩٢٨ عاماً حاسماً في أحد أهم الخلافات بين محالج القطن وكان الحسم بوضع اتفاقية (Pool) بين محالج الوجه البحري لتحديد النسبة المئوية لكل شركة حلج أقطان فيما يخصها من محصول القطن سنوياً([١٨٣]) .

فقد كان لا يمكن أن يكون الأمر متروكا لسياسة كل محلج على حدي في التعامل مع المحصول في كل مراحله من بداية تشوينه ثم حلجه وعصر بذوره وكبس بالاته، ومن ثم يكون الحل في شكل اتفاقيات تحديد السعر السابق ذكرها وأيضا وضع (pool) تحدد نسبة وحصة كل محلج من محصول القطن.

حققت شركة الغربية للحلج مكاسب صافي ربح قيمته ٣٣٢٠ ج.م عام ١٩٣٧/١٩٣٦ وزاد الربح إلى ٨٣٦٨ ج.م عام ١٩٤١/١٩٤٠ ووصل أقصاه إلى ١٤،٩٣٢ ج.م في عام ١٩٥٠/١٩٤٩ ، هذا بالرغم من ثبات رأس المال عند ٥،٠٠٠ ج.م حتى عام ١٩٥٠([١٨٤]) .

تأسس مجلس الادارة من ستة أعضاء جميعهم من الأجانب وأن قدم بعضهم طلبا للجنسية وحصل عليها بالفعل رئيس مجلس الإدارة يوناني وكذلك أعضاء آخرين([١٨٥]) ، والثابت على امتداده ماذكرناه أن تلك الأنشطة اختص بها اليونانين بالدرجة الأكبر .

اما عن حصول بعض الأجانب على الجنسية المصرية فكان ذلك مواكبا لتدرج اعمال التمصير والمد الوطني الذي طالب بضرورة إحلال المصريين محل الاجانب بالرغم من أن هؤلاء الأجانب هم أنفسهم الذين رفضوا الجنسية المصرية في السنوات السابقة وذلك لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية التي جعلت منهم دولة داخل الدولة ، وجاء طلبهم للجنسية المصرية عند بعضهم فقط ، ومن لهم مصلحة في ذلك ومنهم أصحاب الشركات وموظفيها ، وطلبهم للجنسية بعد صدور قوانين محددة لها أعوام ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ثم مؤتمر مونترو وإلغاء الامتيازات الاجنبية عام ١٩٣٧، واهم هذه القوانين التي جعلت هؤلاء يسرعون بالحصول عليها هو القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧ الذي حدد نسبة الأجانب والمصريين في كل شركة من الشركات المساهمة المصرية([١٨٦]) .

وإن كنا قد استطردنا في موضوع طلب حصولهم على الجنسية المصرية لذلك من علاقة مباشرة بموضوع دراسة تلك الشركات وعلى الأخص هنا شركات حلج الأقطان فتلك الشركات جميعها مسجلة كشركات مساهمة مصرية ، دوافعها وفعلا أجنبية نتحايل على القوانين الصادرة والتي تطالب بتمصير تلك الأنشطة ، ومثلما ذكرنا أن مجلس الإدارة من الاجانب فإن بداية شركة الغربية للحلاجة كانت بموظفين اجانب ومدراء وتنفيذين ، إلا انهم وبالتدريج بدأوا في إدخال المصرينفي وظائفهم لتنفيذ القانون وإن ظلت الشركة تتلاعب وتتحايل بشكل أو بآخر حتى لا تتحقق نسبة المصريين كاملة في وظائفها .

فعدد الموظفين ٢٩ موظفاً منهم ٢٢ مصرياً والنسبة ٧٥% أمكن تخفيضها عام ١٩٤٩ ولكن نسبة رواتبهم ٥٣% وهي أقل من المطلوب في قانون الشركات والتي يجب الا تقل عن ٦٥%([١٨٧]) .

أما عن عمال الشركة فقد بلغ عددهم ٤٢٠ عاملاً في عام ١٩٤٩ ، المصريون منهم ٤١٧م مصرياً بنسبة ٩٩% وهي نسبه اعلي من المطلوب(١٨٨) ، وكان الأهم أن تتحقق النسبه في مجلس الاداره والجهاز التنفيذي من المدراء وباقي الموظفين ، وهم بيدهم تسيير العمل وتطبيق الانظمه والتشريعات ، الا أن ذلك ظل قاصراً حتي نهاية فترة الدراسه ، مما يؤكد اصرارهم علي التلاعب بنظام العمل وقوانين دولة النشاط وتشريعاتها ، والقصد من ذلك أن تتركز المكاسب والمزايا في أيدي الاداره الاجنبيه واصحاب رأس المال .

- شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصريه (ش.م.م):

تأسست شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصريه في مايو عام ١٩٢٨، مركز الشركه الاداري في مدينة الاسكندريه ، وميدان العمل والنشاط بمدينة منيا القمح محافظة الشرقيه .

رأسمال الشركه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الخسارة التي منيت بها الشركه في أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩(١٨٩) ، وكذلك في عام ١٩٤٩(١٩٠) . بدأت الشركه برأسمال قدره ٨٠،٠٠٠ج.م عام ١٩٣٩ ، ثم انخفض للمره الثانية إلي ٤٠،٠٠٠ج.م عام ١٩٣٩(١٩١) ، والسبب في خسارة الشركه التغييرات في مجلس ادارتها والمدراء التنفيذيين بسبب تقسيم التركه ، فالشركه اسهمها تملكها أسره واحدة والتي منها مجلس الاداره والمشرفين علي المحلج بالإضافه إلي بعض اليونانيين والفرنسيين(١٩٢).

وقد حدثت التغييرات بعد وفاة مؤسس الشركه فأوجدت ارتباكاً في تقسيمات التركه ، ويمكن أن نستخلص ذلك من تقرير التفتيش من قبل الشركات ، وقد جاء فيه " مؤسس هذه الشركه ثيودور متراكي والذي كان يمتلك ٩٠% من الأسهم وعند وفاته قسمت الأسهم بين بناته الثلاثه ، ولم تكن بالتساوي فإحداهن نصيبها ١٠،٠٠٠سهم والثانية ٩،٠٠٠ سهم والثالثه ٨،٠٠٠ سهم ، وزوج الثالثه المسيو رالي عين رئيساً لمجلس الاداره والعضو المنتدب ويمتلك وحده ٩٠٠ سهم نتيجة لذلك الغيت وظيفة مدير عام الشركة والذي كان يتقاضي مبلغ ٢٥٠ج.م شهرياً، واقتصرت الادارة علي المسيو رالي ، اوجد هذا الخلاف ارتباكاً وخسارةً للشركه "(١٩٣) .

وعن عمل الشركة هو تجارة القطن وحلجه واستخلاص بذرته للعصر وانتاج الزيوت كما قامت الشركة بشراء محلات ثيودور متراكي التي عملت في نفس المجال .

لم يكن عمل الشركة داخل مصر فقط بل امتد إلى خارجها في السودان للقيام بجميع الأشغال المتعلقة أو التابعة للشركة ، ويمكنها أن تمثل شركات التأمين والمحلات التجارية وإجراء العمليات لحسابها ، وشراء أو الاشتراك أو الانضمام في كل أو بعض من الشركات المصرية والأجنبية للغرض نفسه أو الاندماج فيها إذا لزم الأمر([١٩٤]) .

وبالرغم من اتساع هذا النشاط إلا أن الشركة حققت خساره ثلاث مرات كما سبق وأن ذكرنا والسبب مشاكل الإدارة وتقسيم التركة التي يصاحبها أن البعض لم يحصل على حقه بالعدل فيكون التراخي بل والأكثر من ذلك ، وهو الذي يحدث الخساره في بعض الشركات تتوقف عن العمل والإنتاج بشكل كامل .

ومثلما ارتبكت الشركة في العمل والانتاج ارتبكت أيضا في تحقيق نسب التمصير المطلوبة ففي سنة ١٩٤٧ كانت نسبة التمصير ٦٠% ومرتباتهم ٣٩،٨% ، وفي سنة ١٩٤٨ زادت إلى النسبة ٦٥،٥٣% ثم عادت وهبطت كثيرا إلى ٥٦،٦% ونسبة المرتبات ٤٠،٨٨%([١٩٥]) .

ومن المهم أن نذكر كل تلك التفاصيل لمعرفة إلي أي حد كان هذا النشاط في مجمله ضار بمصر وشعبها ام مكسب لها محققا فائدة للاقتصاد وتشغيل المصريين في تلك الوظائف والحرف ، والمناخ العام والحالة السائدة اقتصادياً وأنشطه يتحكم في توجيهها الاجانب بمختلف جنيساتهم والتي استوجبت إصدار قوانين التمصير وقراراته والتي طبقت بالتدريج حتى عام ١٩٥٢ .

ثامنا : شركة حلج الوجه القبلي (ش.م.م) :

تأخر تأسيس شركات حلج الأقطان وما يتبعها في الوجه القبلي عن الوجه البحري بسنوات طويلة ، فقد أسس أول مكبس ومخزن للقطن في الوجه البحري في عام ١٨٩٨ واخذت تتوالي أعمال تأسيس المحالج سنة بعد أخرى حتى عام ١٩٤٦ . وقد بلغ عددها حوالي ثلاث وعشرون محلجاً ومكبسا ومتجرا وفي بعض السنوات تأسس بين شركتين وثلاث شركات في السنة الواحدة .

وفي الوجه القبلي أسس شركة واحدة عام ١٩٣٩ والتي نحن بصدد الكتابة عنها وتفسير ذلك أن مساحة زراعة القطن في الوجه البحري أكبر بكثير عن الوجه القبلي . الذي تركز فيه زراعة قصب السكر بمساحة اكبر عن الوحة البحري . وما لذلك من علاقة بالمناخ والتربة ، يضاف لهذا تركز الاجانب ورجال الإدارة في الوجه البحري عن الوجه القبلي وقد وقع على كاهل الأجانب بجنسياتهم المختلفة ، خاصة اليونانية ، العبئ الأكبر في تأسيس تلك المحالج والمكابس وغيرها من انشطة اقتصادية لم يكن للمصرين بها عهد من قبل بخلاف هذا الاجانب ترسوا عليها، ولهم فيها خبرة الطويلة في تصنيع وتشغيل دواليبب المحالج ، ومعاصر الزيت ، ومكابس بالات القطن وما يتبع ذلك من أنشطة متعدده ، سبق وأن ذكرناها .

فأول مكبس ومحلج في الوجه البحري في عام ١٨٨٩ وفي الوجه القبلي ١٩٣٩ بفارق خمسون عاما نصف قرن ، وهي فترة زمنية طويلة في حساب الزمن ونشاط الإنسان ، ويبدو أن هذا الفارق الزمني (نصف القرن) هو نفسه الذي يشير إلى الفارق بين الشمال والجنوب بين الوجه البحري والوجة القبلي ، بين الصعيد والدلتا ، فارق من حيث أهتمام الإدارات المصرية على تعاقبها زمن الاحتلال واهتمامها بالإنفاق على المشاريع العمرانية ، بين الإثنين فكان نصيب الشمال في الدلتا النصيب الأكبر من إنفاق الدولة ونصيب الجنوب صعيد مصر بالنذر اليسير ، وكانت تلك هي سياسة الإداره المصريه زمن الاحتلال ، وتبع ذلك الأجانب في مشاريعهم وتركزهم في الدلتا دون الجنوب صعيد مصر ، بالرغم من أن حقائق التاريخ تؤكد أن الصعيد هو نبع الحضارة وقلبها وأصل المصريين وجذورهم معذرة على الإطالة لأن تلك المتناقضات وعدم الانسجام بين الإنسان هنا وهناك تثير الشجن وتبعث على الحزن والأسي ، وهو ليس عن الموضوع ببعيد .

اسست شركة حليج الوجه القبلي كشركة مساهمة مصرية ، في ٤ ابريل ١٩٣٦ ، وبدأت الشركة برأس المال المحدد في المرسوم بمبلغ ٦٥،٠٠٠ ج.م موزعة على عدد من الأسهم لحامله مقدارها ١٣٠٠ سهم(١٩٦) ، قيمة كل سهم ٥٠ جنيها مصرياً مدفوعة بالكامل وبقي رأس المال كما هو دون تغيير حتى عام ١٩٥٠(١٩٧) ، وقع عبئ تأسيس هذه الشركة في مالها وإدارتها على اليهود المقيمين في مصر والمشهورين بالجاه والثراء .

فكان على رأس مجلس الإدارة روبرت رولو، وسلفيوبينتو ، واتيليو بينتو ، وأوبرتو بينتو كما شاركهم اندرية طوريل ونحمان وهؤلاء من اليهود الإيطاليين والفرنسيين ذوي الانتشار المالي والاقتصادي في أكثر الشركات المساهمة المصرية وغيرها من الانشطة المتعددة والمختلفة([١٩٨]) ، ومشاركهم أيضا أجانب وعود أقل من المصريين البكوات والباشوات وعلى رأسهم فرغلي باشا (ملك القطن) ، قد سبق الإشارة إليه .

اما عن عمل الشركه وتطوره فكان شراء أو بناء او استئجار وتشغيل معامل لحلج القطن بالقطر المصري وكبس الاقطان وتقديم سلفيات على بضائع ومشترى وبيع الاقطان والبذرة ، ويجوز للشركة أن تشترك بأيه كيفية كانت في مشروعات من هذا القبيل ، أو من شأنها أن تساعد على تحقيق غرض الشركة ولها أن تندرج فيها أو تشتريها أو تضمها إليها .

بدأت الشركة عملها في عام ١٩٣٧ كانت تمتلك ثلاثة محالج في العياط وابي تيج وطهطا سجلت فيها ٢٥٣١٧٨ قنطار من القطن ، وفي عام ١٩٣٩ اشترت الشركة محلجاً رابعاً في أبي قرقاص فكانت الكمية المحلوجة في الأربع محالج ٣٤٠١٩٦ قنطار ، وفي عام ١٩٤١ تمكنت الشركة بفضل أحتياطها المالي تسديد جميع قيمة السندات ٥% المصدره في أغسطس عام م١٩٤١ والبالغ قدرها ٦٥٠٠ جنيه قبل ميعاد استحقاقها([١٩٩]) .

وفي عام ١٩٤٢ اشترت الشركة محلجا آخر في البليده وقد بلغت الكميات المحلوجة من الأقطان في جميع محالج الشركه ٢٤١٧٨٦ قنطاراً ، وفي عام ١٩٤٢/ ١٩٤٣ اضطرت الشركه إلي قفل محلجي طهطا وأبي تيج بسبب تحديد مساحة المنزرع من القطن ثم باعت محلج البليده وفي نهاية موسم ١٩٤٣ /١٩٤٤ باعت محلج أبي قرقاص لشركة صناعية جديده وغير منافسه ، وظل محلجي طهطا وابو تيج مغلقين حتي نهاية موسم ١٩٤٥/ ١٩٤٦، وقد عاد لمحلج أبو تيج نشاطه في موسم ١٩٤٦/١٩٤٧ ولا تملك الشركة سوى محلجي أبو تيج والعياط حتى نهاية أبريل ١٩٥٠([٢٠٠]) . وبالرغم من أن الشركة قد باعت محالج واشترت أخرى ، وبالرغم من أن بيع المحالج أكثر من شرائها ولم يعد من المحالج العاملة لدى الشركة إلا محلجي العياط وأبو تيج .

بالرغم من كل ذلك إلا أن الشركة حققت أعمال حلج بكميات مرضية من المحلجين المذكورين فمن محلج العياط تم حلج ٣٨،٣٣٢،٦٧ قنطاراً مقابل ٤٥،٢٨١،٤٧ قنطاراً

في العام السابق ، ومن محلج أبو تيج تم حلج ١٨٠،١٩٥،٣٨ قنطاراً مقابل ٢٠٢،٨٠١،١٦ قنطاراً في العام السابق ،وبنفس الكيفية حققت ميزانية الشركة نتائج سارة وأرباحاً طيبه ، فقد كان صافي الربح الناتج من محلجي أبو تيج والعياط ٣٠،١٤٩،٦٧٠ ج.م وبعد خصم الاستهلاكات المختلفة من مصاريف واحتياطي الضرائب واحتياطات التوسع والإضافة يكون صافي الأرباح لموسم ١٩٥١ ، ١٥، ٦١٩،٥٦٠ ج.م(٢٠١).

"وقد كانت وفورات الميزانية دافعا لأعمال التوسع والتجديد في محالج الشركة كما جاء ذلك في قرار مجلس الإدارة . " قرر مجلس الإدارة استبدال موتور محلج أبو تيج في السنة ١٩٥١م بآخر جديد الذي قد صار طلبه ضرورة من أجل توسيع المحلج حتى يقابل طلبات العملاء على الوجه المرضي ، وقد رؤي هذه السنة أيضا عمل الاحتياطي لتوسيع محلج أبو تيج بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م الذي يضاف إلى الاحتياطي المخصص من العام الماضي وقدره ٣٧٠٠ ج.م ، ونظرا لتلك المصاريف وأعمال التوسع والتجديد فإن مجلس الإدارة قد قرر زيادة رأسمال الشركة ١٠٠،٠٠٠ ج.م"(٢٠٢) .

كما قرر مجلس الإدارة في جلسه سابقه زيادة مكافآت حضور اعضاء المجلس من عشرة جنيهات عن الجلسة الواحدة إلى مبلغ إجمالي وقدره مائة جنيهاً مصرياً لكل عضو عن حضور الموسم(٢٠٣) .

من العرض السابق اصبح واضحا أن الشركة كانت من اهم شركات حلج وكبس الاقطان في صعيد مصر وكانت هي الشركة الوحيدة في طول الصعيد وعرضه قام علي مجلس إدارتها إداره أجنبيه من أهم رجال المال الأعمال من يهود مصر ومعهم بعض الأجانب والباشوات المصريين.

وشارك في ضبط وتسيير تلك الادارة عدد من الموظفين وصل عددهم إلى ٤٠ موظفا ١٦ منهم من ذوي الجنسيات الأجنبية ، ومن العمال وجد على رأس العمل ٥٠ عاملا منهم أجنبي واحد .

وبالرغم من هذا النجاح لتلك الشركة إلا انها هي الأخرى لم تحقق نسبة التمصير المطلوب في الموظفين وكان الفارق فارقاً كبير بين مرتبات الموظفين الأجانب الذي ظهر فيه التمييز والتحيز لهم . وكانت تلك هي مشكلة كل الشركات السابق ذكرها .

تاسعاً: شركة النيل لحلج الاقطان و الشركة التجارية للأقطان :

- شركة النيل لحلج الاقطان . (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة عام ١٩٣٥ في مدينة الاسكندرية ، والتي كانت مركزها الرئيسي ومحل العمل والنشاط .

هذه الشركة تكاد تكون شركة امريكية ، فقد ساهم في تأسيسها شركة اندرش وكلايتون الامريكية والتي ساهمت بالجزء الاكبر من أسهم الشركة (النيل لحليج الأقطان) وظلت الشركة على ذلك طوال فترة الدراسة ، فرئيس مجلس الإدارة هو المستر .أ. دافيز أمريكي الجنسية ويشاركه في الادارة اثنين من الإنجليز وثالث سويسري ، وقد دخل المجلس ثلاثة من المصريين يمثلون أرض العمل والنشاط منهم فارس بك صاروفيم ، وفهمي بك ويصا . بدأت الشركة عملها برأسمال مدفوع قيمته ٥٠،٠٠٠ ج.م ، وتطور بالزيادة حتى وصل إل ٢٥٠،٠٠٠ ج.م[٢٠٤] . مما يدل على استمرار نشاط الشركة ونجاح اعمالها فقد تركز نشاط الشركة في شراء إنشاء وإقامة واستثمار معامل لحلج وكبس القطن واستخراج الزيت من بذرته . ما رست أيضا العمل في شراء وبيع وتصدير الأقطان وبذرة القطن ، وقد اضافت الشركة إلى جانب هذا النشاط بيع وشراء وتصدير الحاصلات الزراعية الأخري وأعمال السمسره ، والنقل والتخزين ، والتأمين ، والعمليات الماليه المتعلقة بأي وجه كان بإنتاج وتجارة وصناعة القطن[٢٠٥].

حققت الشركة ارباحا طوال سنوات النشاط ماعدا بداية الحرب العالمية الأولى ١٩٣٩/١٩٤٠م[٢٠٦]. لأسباب ظروف الحرب وقلة محصول القطن وقطع الإتصالات ثم ما لبثت الشركة أن عاودت أعمالها الناجحة في أعمال الحلج والكبس وزيت بذرة القطن وحققت ارباحاً كبيرة بعد انتهاء الحرب فقد وصل صافي الربح عام ١٩٤٥إلى مبلغ ٦٨،٧٢٥ ج.م ، وواصل الارتفاع حتى وصلت إلى ١٧٩،٧٣٥ ج.م ربحاً صافياً[٢٠٧] .

ومن المعتاد أن الارباح توزع على المساهمين وبعض الشركات كانت توزع جزء يسير من الأرباح على المدراء وكبار الموظفين وقد حرصت تلك الشركة على أن

يكون لمدراء وموظفي الشركة نصيب بنسب مختلفة([٢٠٨])، تشجيعا لهم على العمل ومواصلة الإنتاج بهمة ونشاط .

وبنفس الكيفية حرصت الشركة على دفع حق الدولة من حصة الأرباح التجاريه والصناعيه([٢٠٩]) ،وهذا يؤكد أن تلك الشركات مثلما كانت نافعه لاصحابها ومساهمتها فإنها كانت كذلك لاقتصاد الدولة أرض النشاط والشركة كما استفادت العمالة المصرية بتوظيفهم في بعض الوظائف والتي كان اهمها توظيف الشركة لعدد ٢٤٧ منهم ٢٠٩ مصريا والباقي من الأجانب([٢١٠]).

- الشركة التجارية للأقطان : (ش.م .م):

يلحق نشاط وعمل هذه الشركة بالشركة السابقة فقد كانت مكملة لها . بالرغم من أن تلك الشركة تأسست عام ١٩٣٥م أي قبل شركة النيل للأقطان بعام واحد([٢١١]) ، وكان نشاطها مركزاً في تجارة القطن والمحاصيل الزراعية وعلى الأخص القطن وتوابعه وحرصت الشركة على منع المضاربات في نشاطها وأن تكون كل الأعمال مغطاه بعقود في بورصتي الإسكندرية وليفربول .

بدأت برأس مال ٦٠ج.م مكوناً من ١٢٠ سهما عاديا قيمة كل منهما ٥٠ جنيها مصريا مدفوعة بالكامل وتطور رأس المال بعد ذلك نحو الزيادة حتى قيام الحرب العالمية الثانية فقد وضعت الشركة تحت الحراسة كدولة . من دول الأعداء([٢١٢]) . ذلك لأن الشركة في اغلبها شركة ايطالية من حيث الادارة ورأس المال ، فمدير الشركة هو الإيطالي جوستاف ريلكي وباقي الموظفين من الإيطاليين ، وبصفة عامة أن الشركة قد تعثرت ولم تواصل عملها بسبب قيام الحرب وخضوعها للحراسة وتوقف العمل تماماً([٢١٣]) .

كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) كارثة كبرى حلت على العالم كله ، ولم تنج مصر من اخطار وويلات تلك الحرب ، والتي كان اهمها تراجع زراعة محصول القطن وما ترتب على ذلك من تأثر الصناعات القائمة عليه واهمها حلج وكبس القطن ، وتأثر بشكل اكبر الدول التي اعتبرت من أعداء انجلترا أو دول الحلفاء ، وكان أهمها المانيا وايطاليا ومن ثم تأثر كل انشطة الألمان والإيطاليين في مصر

بوضعها تحت الحراسة وهو نفسه ماحدث في الحرب العالمية الأولى فأغلقت كل الانشطة التي تتتع تلك الدولة ووضعت تحت الحراسة واستمر ذلك حتى بعد الحرب وعقد التسويات التي اعقبتها في الحرب الأولى (١٩١٤/١٩١٨) والحرب العالمية الثانية كما ذكرنا .

هذا وإن حدث انتعاش من جانب آخر في الاقتصاد المصري ناتج من اعتماد إنجلترا على مصر في كثير من مواردها لتمويل جيوشها وحلفائها في الجبهة المصرية وشمال إفريقيا وما ترتب على ذلك من أن انجلترا خرجت مديونة لمصر بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٤٥. وانتعش الاقتصاد المصري في مختلف الزراعات ماعدا القطن كما انشْت الكثير من شركات المساهمة لتعويض نفص الواردات من أوروبا التي انقطعت بسبب قيام الحرب وأحداثها([٢١٤]) .

عاشراً : تأسيس ثلاث شركات لحلج وكبس القطن عام ١٩٤٦:

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥وكانت الحرب أهم خسائرها في مصر تراجع زراعة القطن كما ذكرنا ، ومن ثم ما أن أنتهت الحرب إلا ونجد تسجيل ثلاث شركات مساهمة تمارس نشاطها في حلج وكبس القطن لتواكب زيادة المساحة المزروعة ، فكانت أول شركة سجلت نشاطها في عام ١٩٤٦ ، وآخر شركة سجلت لهذا النشاط قبل الحرب في عام ١٩٣٥ . أي أن الفترة من عام ١٩٣٥ وحتى عام ١٩٤٦، وهي فترة إحدى عشر سنة لم تسجل فيها شركات الحلج وكبس القطن ، وهي بلا شك فترة طويلة توقف فيها إنشاء هذه الشركات للأسباب التي ذكرناها .

- اول شركة هي شركة الاسكندرية التجارية ١٩٤٦ .
- ثاني شركة هي شركة الزقازيق للأقطان والزيوت ١٩٤٦ .
- ثالث شركة هي شركة فرغلي للأقطان التجارية ١٩٤٦.
- شركة الاسكندرية التجارية (ش.م.م):

سجلت هذه الشركة نشاطها في عام ١٩٤٦ ومحل النشاط مدينة المحلة الكبري([٢١٥]) ، فقد أنشأت الشركة محلجها الكبير في هذه المدينة التجاريه العريقه التي شهدت تأسيس أهم وأكبر شركات الغزل والنسيج عام ١٩٢٧ ، كما أنشئ في نفس المدينة الكثير من

شركات الغزل والنسيج الأهلية وأنشطة أخرى كثيرة تابعة ومكملة لها . إضافة لذلك لما لهذه المدينة من مميزات الموقع والمناخ، وخبرة السكان التي تشجع على مثل هذه الصناعات خاصة أن زراعات القطن في هذا المكان من وسط الدلتا([٢١٦]) .

بدأت الشركة نشاطها باستثمار هذا المحلج بإمكانيات ومساحة واسعة من الأرض التي أقيم عليها المحلج والخدمات المختلفة من سكن وإدارة ومرافق.

مجلس ادارة الشركة مكون من خمسة أعضاء في عام ١٩٤٧ على رأسهم المسيو بيرون وهو يوناني الجنسية ومعه أعضاء آخرين، يوناني ، وانجليزي ، وإثنين من المصريين([٢١٧]) ، ونستدل علي ضخامة العمل وزيادة اطنان حلج القطن وكبسه وذلك من اعداد الموظفين والعمال الكبيره والمتنوعه في أعمالها . فقد بلغ عدد المستخدمين ٤٩٠ مستخدماً في عام ١٩٤٨ الأجانب منهم ٣٥٨ موظفا ، المصريون منهم عددهم ٣٥٨ والاجانب عددهم ١٣٢ أجنبياً ومرتبات الأجانب أعلى بكثير من مرتبات المصريين فنسبة مرتبات المصريين ٤٦،٢٧% رغم أن نسبتهم من العدد ٧٣،٠٦% وهذا يبين الفارق الكبير في المرتبات وتمييز الأجانب ، وهذا التميز اكثر فداحةً وظلماً عند العمال في الشركة والبالغ عددهم ٨٨٩ عاملاً ، والعمال الأجانب عددهم ثلاث عمال فقط والتمييز في الفرق الكبير في المرتبات والأجور([٢١٨]) .

الموظفون أكثرهم من اليونانيين ([٢١٩]) ، الذين يتقلدون المناصب الإداريه الهامه ، والتي يقع عليها كل مسئولية التشغيل ، مدير الشركة يوناني ، ومديراً آخر يوناني ، ورئيس الحسابات ، وخبير التأمين ، ورئيس قسم المقاصة والتصدير . كل هؤلاء من اليونانين ، ومع وجود جنسيات اخرى من الإيطاليين والإنجليز([٢٢٠]) ، وفي عام ١٩٤٩ توسعت الشركة في عملها وبالتالي عدد الموظفين الذي بلغ في هذا العام ٦٧٩ موظفاً المصريون منهم ٥٥٢ والاجانب ١٢٧ وبنفس التمييز السابق يتميز الأجانب عن المصريين في المرتبات وكافة الخدمات([٢٢١]) .

ونتيجة لهذا التمييز في المعاملة تقدم رئيس نقابة عمال ومستخدمي المحالج بالمحلة الكبرى بالشكوى التالية " أذكر حضراتكم أن الحكومة أصدرت قانون بتمصير الشركات الأجنبية ، ونصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن لا يقل عدد المستخدمين المصريين في الشركات المساهمه عن ٧٥% ولا تقل أجورهم عن ٦٥% ، ومعلوم أن

المشرع يريد من هذا القانون الإكثار من الأيدي العاملة المصرية في الشركات الأجنبية ففي محالج الأقطان الكاتب معروف والحسابي معروف والإداري معروف فأين الفنيون في شركات حلج القطن " (٢٢٢) ، والشاكي يقصد العمالة الفنية المدربة ويستطرد قائلا : "إن شركة الاسكندرية التجارية بالمحلة الكبرى عرفت المستخدمين الفنيين بمحلجها في المحلة الكبرى أن الحكومة لا تريد أن تضعهم في حساب المستخدمين ، تريد أن تحرمهم من العلاوات التي نص عليها قانون تمصير الشركات بحجة أن الحكومة تعارض في ذلك ، علما بأنه قد مضي على اكثرهم اكثر من ٢٣ سنة في مهنة فني حلج قطن"(٢٢٣) .

وكان على تفتيش مصلحة الشركات أن يتجاوب مع هذه الشكاوى ويبحث في دفاتر الشركة والتنبيه عن المخالفات وطريقة حلها، وبالفعل حدث هذا التفتيش في ١٩٥٠/٤/٢٨ وقد جاء فيه ما يلي : " تبين بعد مراجعة بيانات الشركة أن نسبة المصريين بمجلس الإدارة هي ٢٥% وبالأطلاع على دفتر اجتماعات أعضاء مجلس الادارة تبين أن الشركة قد أختارت تعيين حسين عنان باشا والذي كان وزيرا للزراعة في الوزارة السابقة ، كما تبين أن الشركة تضلل في الكشوف وذلك بكتابة الفراشين على انهم مستخدمين وكذلك الخفراء والسواقين ، فقد تحايلت الشركة تحايلاً مكشوفا لاستيفاء النسب بأن ادرجت ضمن كشوف الموظفين المصريين فئات من العمال كالخفراء وسائقي السيارات وغيرها بعد أن اطلقت على أفراد تلك الفئات تسميات جديدة كأن اطلقت على الخفير رقيب وعلى الفراش والساعي كلمة ملاحظ أو محصل "(٢٢٤) .

ويتضح من هذا التقرير مدى التلاعب من الشركة وخرقهم للقوانين الصادره لتمصير النشاط الاجنبي ، فقد نص القانون في يوليو ١٩٤٧ على أن نسبة المصريين في مجلس الإداره أن لا يقل عن ٤٠% والمستخدمين لا تقل نسبتهم عن ٧٥% ولا تقل اجورهم عن ٦٥% من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة ، كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠% من مجموع العمال ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجر عن ٨٠% من مجموع اجور العمال التي تدفعها الشركة(٢٢٥) .

والملاحظ أن مصلحة الشركات بواسطة مفتشيها قد بذلك جهودا كبيرة في تعقب هذه الشركات بالتفتيش عليها من أجل تطبيق قوانين التمصير ، وأن يكون للمصريين دور أو نصيب في هذه الأعمال التي يقع نشاطها في أرض الوطن وحتى لا يشعرون بالغربة

وعدم حصولهم على حقوقهم وسط هذا المناخ والجو الأجنبي الذي ساد مصر في كل أنشطتها زمن الاحتلال الإنجليزي للبلاد .

- شركة الزقازيق للاقطان والزيوت (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة بالمرسوم الصادر في ١٩٤٦/٥/٢٢ برأسمال قيمته ٢٠٠،٠٠٠ ج.م الموزعة على ٥٠،٠٠٠ سهم وقيمة السهم اربعة جنيهات وتركز نشاط الشركة على حلج الأقطان والتجار فيها وكل توابعها ، وفي مدينة الزقازيق أعضاء مجلس الادارة جميعهم من المصريين بنسبة ١٠٠% وعمل رأس مجلس الإدارة مؤسس الشركة عبد العزيز رضوان باشا([٢٢٦]) . مثلما كانت تلك الشركة المصرية خالصة في إدارتها كانت كذلك مصرية مطبقة لقوانين الشركات، الموظفون بلغ عددهم ٩٥ موظفا ، المصريون عددهم ٩١ ولم يكن بينهم إلا خمسة أجانب في اعمال مطلوبة ، والعمال بلغ عددهم ١٨٨ عاملاً ، وجميعهم من المصريين([٢٢٧]) .

- شركة فرغلي للاقطان والأعمال المالية (ش.م.م):

تأسست هذه الشركة في إبريل ١٩٤٦ برأسمال ٢ مليون جنيه مصري ، ونشاط الشركة تجارة الاقطان بالشراء والبيع ، وحلج القطن وتنقيته وكبسه وعصر بذرته([٢٢٨]) .

مجلس ادارة الشركة على رأسها محمد فرغلي باشا (ملك القطن) السابق ذكره([٢٢٩]) ، وهو احسن وأفضل رجال المال والأعمال المصريين ، الذي تاجر في القطن المصري وتعامل معه في كل مراحله من زراعته مرورا بجنيه ، ثم حلجه وكبسه وصناعة الزيوت من بذرته وتصديره([٢٣٠]) ، ومن اعضاء مجلس الادارة علي راسل ، محمد فرغلي وأخوه علي أحمد فرغلي ، وثلاثةٌ من الباشوات المصريين يضاف اليهم اثنين من الأجانب وآخر من الأجانب المصريين([٢٣١]) .

والمدهش في هذه الشركة الوطنية أنها لم تحقق نسبة التمصير المطوبة في وظائفها ، فقد بلغ عددهم ١٩٣ موظفا الأجانب عددهم ٧٠ والمصريين عددهك ١٢٣ ، نسبة المصريين إلي الأجانب من حيث العدد ٦٣،٧% وهي أقل بكثير من النسبة المطلوبة والتي يجب أن لا تقل ٧٥% ، كما أن مرتبات المصريين نسبتها ٦٥،٣% وهي أيضا

أقل بكثير من النسبة المطلوبة لمرتبات الموظفين المصريين والتي لا يجب أن تقل أجورهم عن ٦٥%([٢٣٢]) .

ولا نشكك في وطنية فرغلي باشا وحرصه على التمصير وحبه للمصريين من بني جلدته . الا أن الأمور والنظر إلى تلك الشركة يكون من زوايا وأبعاد مختلفة أولها أن تأسيسها جاء بعد الحرب مباشرة وبعد انقطاع دام أحد عشر سنة لم تؤسس فيها شركة الحلج وكبس الاقطان وكان المهم النظر إلى مداومة النشاط والتغلب على الأنشطة الاقتصادية الاجنبية المماثله في نفس العمل والنشاط ، كما أن شركة فرغلي باشا هي آخر الشركات التي أسست لحلج وكبس القطن حتى نهاية فترة الدراسة .

خاتمة:

تابعنا الصفحات السابقة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر والتي حددناها بالفترة من عام ١٨٩٤م وحتى عام ١٩٥٢. البداية عام ١٨٩٤ وهي السنة التي أسس فيها أول تلك الأنشطة وهو شركة المكابس والمخازن العمومية والنهاية عام ١٩٥٢وهي السنة التي شهدت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م والمتغيرات الكثيرة التي أعقبتها والتي منها الشركات محل الدراسة.

اهمية تلك الدراسة في تتبع هذا النشاط الاقتصادي الهام والذي ساهم في بناء بعض من جوانب الاقتصاد المصري المبني على زراعة القطن وجني محصوله. ومحصول القطن كانت بدايته مع الوالي محمد علي باشا وزادت أهميته مع الاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨٢/١٩٥٢) فقد ركز الاحتلال على زراعة القطن وجعل مصر مزرعة له لتمويل الصناعات القائمة عليه في انجلترا .

وتأتي بداية التعامل مع محصول القطن بعد جنيه بفرزه وفصل البذرة من شعيرات القطن ثم تنظيفه وكبسه في بالات لتصنيعه أو تصديره .

كانت عملية فصل البذرة تتم يدويا في عملية شاقة تستغرق الوقت الطويل والجهد المضني وانتبه الوالي محمد علي لاهمية القطن فزادت مساحة زراعته ، وانشئ أربعة محالج لفصل بذرة القطن كانت تدار في البداية بطرق بدائية مستخدمة الثيران ثم تطورت واستخدمت الطرق الميكانيكية لتشغيلها .

وجاء التطور الأكبر مع الاحتلال الانجليزي الذي طور من معدات ودواليب الحلج مستفيدا من الأجانب وخاصة من اليونانين الذين هم أكثر الأجانب دراية وخبرة بهذه الصنعة الضرورية واللازمة لزراعة القطن ، وشهدت فترة الأحتلال أنشاء ما يقرب عن ثلاثة وعشرين محلجا ومكبسا للقطن ، وهي التي أمكن حصرها وتتبعها من سجلات الشركات المساهمة ومحافظ مصلحة الشركات ، سجلت تلك الشركات نشاطها في مصر كشركات مساهمة مصرية ، ماعدا شركة واحدة سجلت اوراقها في انجلترا كشركة انجليزية.

وهذه الشركات جميعها كادت أن تكون اجنبيه خالصة وتسجيلها كمساهمه مصريه على أن أرض النشاط في مصر ، ومن ثم فإن رؤوس اموالها ومساهميها اجانب من مختلف دول أوربا . وكذلك مجلس الادارة والمدراء وباقي الموظفين وحتى العمالة غير الفنية فقد كان منهم أجانب ولكن بأعداد اقل .

ساهم قلة من المصريين والمتمصرين في رؤوس الاموال والوظائف وجاءت تلك المشاركة في بدايتها ضعيفةٌ جداً واخذت تزداد وتيرتها مع تصاعد مطالب التمصير بعد ثورة ١٩١٩ وظهور طلعت حرب باشا الذي أنشأ بنك مصر وشركاته للإسراع بتمصير قطاعات الاقتصاد المصري وفروعه .

وظهرت قوانين وتشريعات تحدد قواعد ونسب التمصير وآلياته وكان أهمها القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٤٧، وحدد القانون نسب المصريين في رأس المال ومجلس الإدارة والوظائف بمختلف درجاتها والعمالة المختلفة . وكانت اهم آليات تطبيق هذا القانون انشاء مصلحة الشركات بأجهزتها المتعددة والتي قامت بأعمال التفتيش على تلك الشركات بإنتظام لمتابعة تنفيذ القانون بالجدية المطلوبة مع عقوبات حددها القانون للشركات المخالفة.

وعلى ارض الواقع ومن متابعتنا لتقارير التفتيش بسجلات مصلحة الشركات ، تبين أن كل تلك الشركات خالفت القانون ولم نجد شركة واحدة نفذت بنوده واتخذت في ذلك سبل كثيرة للمراوغة والتلاعب وعدم التنفيذ ، وقد ذكرنا الكثير منها في صفحات تلك الدراسة ، ولم نجد إلا شركة واحدة هي شركة عبد العزيز باشا رضوان والتي أسست عام ١٩٤٦م طبقت تلك الشركة القانون وتمصير العمل بدرجة تكاد تكون كاملة ، حتى شركة فرغلي باشا (ملك القطن) والتي أسست عام ١٩٤٦، وهي الأخرى تلاعبت بالقانون ولم تنفذ مواده كاملة .

ولكي يكون هذا النقد موضوعياً بدرجة كبيرة علينا أن نذكر أن هذه الأعمال الصناعية والفنية في حلج القطن وكبسه ، لم يكن للمصريين بها عهد من قبل ، نشاطهم الكامل زراعة الأرض واستثمار أموالهم فيها ، ولم يساعد الأحتلال أو يشجع المصريين على مثل تلك الأعمال حتى تظل مصر ومن فيها مزرعة لقطنهم ، وحاصلاتهم الزراعية ، وفي آخر

سنوات الدراسة وبعد توالي أعمال التمصير وتشجيع طلعت حرب بدأ دخول المصريين هذا النشاط والمشاركة في رأس ماله .

كان اليونانيون بالذات هم العنصر الفاعل والمسيطر على محالج القطن وكبسه وحتى تجارته وتصديره أن اليونانيين جالية تمثل العدد الأكبر للأجانب في مصر . والأكثر انتشارا وتواجداً حتى في الريف المصري انتشر أفراد الجالية اليونانية ، وكانوا الأقرب للمصريين ، والأكثر تقبلاً لعاداتهم وتقاليدهم بل المصاهرة معهم في كثير من مدن مصر وقراها . والجالية الثانية التي يمكن أن نقول أنها شاركت اليونانين في هذا النشاط هي الجالية الإيطالية ، ثم الإنجليز والفرنسين بدرجات أقل ، أما من المشاركة في رأس المال كان اغلبه انجليزياً ومن باقي دول أوربا وحتى من أمريكا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

نشاط هذه الشركات حلج القطن وكبسه وعصر بذرته وتهيئه كل تلك العمليات للتجارة والتسويق بالتصدير للخارج ، وفي الغالب إلى انجلترا ، وفي الداخل كان لمصر والمصريين نصيب من هذا النشاط ، الذي واكبه إنشاء بعض مغازل النسيج ومصانعه التي كانت بداية محدودة ثم زادت اعدادها في بعض من مدن مصر الرئيسية وعواصم الأقاليم ، وكانت هذه الأنشطة داخل مصر بعضها أجنبي والآخر برأس مال مشترك ، وحتى الوطنية منها والتي أسسها طلعت حرب شارك فيها بعض الأجانب والمستثمرين وكان ذلك ضرورياً ولازما للخبرة والدراية عند دخول هؤلاء والتي تكون ضامنا لنجاح العمل واستمراره .

بعض محالج القطن وكبسه كانت كبيرة في رأس مالها كثيرة في أعداد عمالتها غزيرة الإنتاج وتتدرج إلى محالج ومكابس متوسطه ثم صغيرة كما شملت كل أنحاء مصر في الدلتا أما في الصعيدى فلم تكن هناك إلا شركة واحدة يتبعها محالج في بعض عواصم الصعيد ومدنه ، وكان من الطبيعي أن تقل أعمال وكميات حلج القطن في المواسم التي تقل فيها زراعته ، كما حدث في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وتزداد في موسم الزاوج ولطلب المتزايد على محصول القطن وبذرته وكان هذا هو السائد في أغلب سنوات الدراسة .

كانت هناك أنشطة تابعة لتلك المحالج شاركت في صناعتها وتغذية انتاجها من ذلك صناعة الزيوت وكانت من أهم الأنشطة الناتجة عن حلج وكبس القطن خاصة أن زيوت بذرة القطن من أفضل وأفيد أنواع الزيوت والتي عليها افقبال الكبير والتوزيع الواسع داخل مصر وخارجها يلي ذلك المسلي الصناعي ، والمصابن ، أي مصانع الصابون وكانت هي الأخرى من أهم الصناعات واسعة الانتشار، المواد الكيماوية ، الأعلاف ثم الكسب المصنوع من بعض القشور وهو علف للماشية حتى صناعة الصفيح والمسامير من الصناعات التي كانت من أقسام مصانع الاسكندرية وكفر الزيات التابعة لشركة أقطان كفر الزيات .

كانت تلك انشطة واسعة ناتجة عن محالج القطن وكبس بذرته أحدثت رواجا وفائدة للاقتصاد المصري بكل فروعه وخلق طبقة وفئة من التجارة والتجار التي كانت ميداناً وعملاُ للمصريين أفرادا وجماعات .

والسؤال الهام إلى أي حد ساهمت رؤوس أموال تلك الشركات والارباح الناتجة عنها في دعم الاقتصاد المصري والدخل القومي ؟

الإجابة المباشرة أن الاقتصاد المصري وموازنة الدولة من المؤكد أنها استفادت بشكل أو بآخر من معاملات تلك الشركات المالية وعمالة العمال المصريين وانفاق القائمين على أمر تلك الشركات من الأجانب والمتمصرين ، والأهم الضرائب المختلفة المتعددة التي حرصت تلك الشركات على دفعها للدولة صاحبة النشاط وأرض العمل . (وكما ذكرنا في الدراسة) أن الشركات كانت من أول أولوياتها خصم الضرائب من الأرباح ولأن تلك الشركات شركات حققت أرباحا مجزية ومن ثم سددت الضرائب عنها وسجل ذلك في دفاترها وميزانياتها السنوية .

ولا يقل عن ذلك اهمية أن نكمل ونؤكد أن الجزء الأكبر من ارباح تلك الشركات كان يصدر لحملة الاسهم من المساهمين والمقيمين في الأغلب الأعم خارج مصر ، وكانت مبالغ تلك الارباح في جملتها مبالغ ، وفي تصديرها لحملة الأسهم يمثل ذلك خروج هذه المكاسب من مصر لتستفيد منها دولاً أجنبةً ، وهو أمر طبيعي ومن حق هؤلاء المساهمين واصحاب العمل حصولهم على حقوقهم وأرباح الاموال التي وظفوها في تلك الانشطة التي حققت لهم أرباحا مجزية .

مجمل الدراسة وخاتمتها تؤكد أنه نشاط من أكبر الأنشطة وافيدها التي شهدتها مصر من بدايتها وحتى عام ١٩٥٢، وكان لها ما لها وعليها ما عليها من اوجه مختلفة بين سلب وايجاب وهو ما يمكن متابعته في صفحات الدراسة المقدمه.

الهوامش

(١) الفلاحة: العدد الأول، يناير، فبراير ١٩٤٠م، مجلة زراعية اقتصادية، مجلة القافلة:القطن، قطن ١٠٠% مجلة ثقافية تصدر كل شهرين القطن https://qafi/ah.com/ar/

(٢) A.E. Crouchley: M.A. The Economic development of Modern Egypt, p.62. Crouchey, op. Cit, p.55-56

(٣) حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط١، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،١٩٦٢، ص١٥٤.

(٤) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط٥ ، دار المعارف ١٩٨٩، ص٤٩٦.

(٥) عباس الأول ابن طوسون بن محمد علي، عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ط٤ ، جـ١ ، دار المعارف ١٩٨٧، ص١٥.

(٦) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص ص١٦- ٢٩١.

(٧) ــــــــــــــــــــــــ: في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، ط٣، جـ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٧٢ -٢٧٥.

(٨) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي: المجلد الثالث، العدد الثالث، سنة١٩٥٠، ص ١٨.

(٩) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨- ١٩٤٨م: مطبعة البنك الأهلي، ص ص ٣٦- ٧٨.

(١٠)تقرير كرومر: عن مالية مصر وإدارتها وحالتها وتقدم الإصلاح فيها سنة ١٨٩٩، التقرير ترجمة المقطم ، ١٩٠٠، ص٤.

(١١) تقارير سنة ١٩٠٤: ص ص١٦_ ١٧ ، وتقرير سنة ١٩٠٦: طباعة المقطم ص ص ٧٥-٧٧.

(١٢) تقارير غورست: طباعة المقطم، ص ص ٣٩-٤١
، تقارير كتشنر: طباعة المقطم، ص ص٤٢-٤٣.

(١٣) Murray, Ashort memoir of Mohamed Ali, p.55.

(١٤) Crouchley: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt, pp. S-6, Cairo, 1936.

(١٥) Crouchley: op.cit, pp. 8-10.

(١٦) الوقائع المصرية: العدد ٥٠٢ ، ١٨٧٣/٤/٨.

- نفس المرجع: العدد ٧٨١ ، ١٨٧٨/١٠/١٣.
- صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر ،١٨٨٢/١٨٠١ ص ص ١١-١٢.

(١٧)نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٩٢٢/١٨٨٢ جـ١، ص ص ٦٣-٦٥.

(١٨)تعداد سكان القطر المصري: لسنة ١٩٣٧، جـ٢، ص٢٦٢.

(١٩)نفس المصدر: سنة ١٩٤٧، جـ ٢،ص٣٨٤.

(٢٠)نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري، القاهرة، ١٩٥٢/١٩٢٢، ص ٤٢

(٢١)نبيل عبد الحميد، الاجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٩٢٢/١٨٨٢م، جـ٢، المرجع السابق، ص ص ٢٩١-٢٩٧.

(٢٢) Crouchley: op. Cit, p.28.

(٢٣) Cromer, Modern Egypt, P.654. صبحي وحيده: في أصول المسألة المصرية، د.ت، ص ص ٢٨٣-٢٨٥.

(٢٤)تقرير القنصل الإنجليزي كامبل: سنة ١٩٤٠م، ص٧٥٩.
نقلا عن: حسين خلاف: المرجع السابق، ص ص ١٨٥-١٨٦.

(٢٥)نفس المرجع: صـ ١٨٧.
(٢٦)مجلة القافلة: المرجع السابق، ص٣-٤.
(٢٧)نفس المرجع.
(٢٨)الفلاحة: العدد الرابع، المرجع السابق، ١٩٤٠م
(٢٩)محلج القطن:ويكيبديا.
https://Har.wikipedia.org/wiki/
(٣٠)مجلة القافلة: المرجع السابق ، ص٤.
(٣١)محلج القطن: المرجع السابق.
(٣٢)نفس المرجع .
(٣٣) Background on the Cotton gin: (htt://inventors. About.com/od/castart inventions/a/cotton-gin.Retrieved 2011-10-22)
الطن = ١٠١٦ كجم، القنطار = ١٤٣,٨ كجم
(٣٤)تجربة الصناعة التي أقامها محمد علي انتهت في آخر أيامه بالفشل لأسباب كان منها نظام الاحتكار إضافةً إلى أسباب تتعلق بثقافة المجتمع وأحواله الاجتماعية والمهنية وأنها صناعة لم تقو على منافسة نظيرتها الأجنبية، – الرافعي عصر محمد علي ص ص ٤٩٩-٥٠٧، حسين خلاف: المرجع السابق ص ص١٨٥-١٨٧.
(٣٥) Crouchley: op.cit, p.179.
- أمين عز الدين: نشوء الطبقة العاملة المصرية، مجلة الطليعة، العدد الخامس، أول مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٥-٢٦.
(٣٦) Crouchley: op. Cit, p.7-8.
(٣٧)محمد رشدي: التطور الاقتصادي في مصر، المرجع السابق، ص٢٠٣.
(٣٨)عبد الرحمن الرافعي: في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩،ط٣، دار المعارف ، ١٩٨٨، ص ٣١١.
(٣٩) زكي محمد شبانة، العلاقة السعرية بين القطن المصري والأقطان العالمية الأخرى، ص ١٥٦.
- بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول: المنعقد بدار الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء بالقاهرة، من ٢٨/٢٤ مارس ١٩٥٢م.
- المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفيه والكبري في مصر، الأنجلو مصرية ، ١٩٥٢م.
- البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ – ١٩٤٨م ص ص ٨٦-٨٩.
(٤٠)مجلة القافلة: القطن، المرجع السابق.
(٤١)الدستور: أول محلج مطور للقطن بالفيوم ، ٢٠١٩/٧/٢٠.
(٤٢)اليوم السابع: صور أقدم ماكينه حلج أقطان في العالم تعمل بمصر منذ ١٢٧ عاما ، ٢٠١٩/٧/٨.
(٤٣) الدستور :٢٠١٩/٧/٢٠.
- القافلة: المرجع السابق.
(٤٤)قطن: ويكبيديا، المرجع السابق .
(٤٥)خصائص بعض المواد المستخدمة في صناعة الأعلاف
Over Seas group. Ar.wikipedia .org/wiki/
(٤٦)قطن: ويكبيديا، المرجع السابق.
(٤٧)القافلة: المرجع السابق.
(٤٨)وزارة المالية: مصلحة عموم الأحصاء والتعداد، احصاء المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونية ١٩٤٢م، المطبعة الأميرية ١٩٤٢، ص ص ٤٢٨-٤٣٠-٧٣٥-٧٤١-٧٨٤.
- (٤٩) وزارة المالية: مصلحة عموم الأحصاء والتعداد، احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر، يونيو ١٩٤٩/١٩٥٠: ص ص ٣٥٢-٣٨٥.
- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢/١٩٥٢، سجلات محافظ مصلحة الشركات: شركات حلج وكبس القطن، ص٤٨٨.
(٤٩) - راجع Crouchley: op. Cit, pp.114-115.
(٥٠)يونس نحاس: القطن خمسين عاماً، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٤، صفحات مختلفه
- Crouchley, op.cit, pp.176-177
(٥١) احصاء شركات المساهمة :١٩٤٢، المصدر السابق، ص٤٦٤.

(٥٢)نفس المصدر ،١٩٤٩، ص٣٧٨.
(٥٣)نفس المصدر، ١٩٤٢، ص٤٦٤.
(٥٤)دار الوثائق القوميه: مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٦)، ملف ١٨٢-٦/٣ ط، ص١٦٥.
(٥٥)احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠المصدر السابق، ص ٣٨٠.
(٥٦)دار الوثائق القومية، مصلحة الشركات، محفظه رقم (٦٦)، المصدر السابق، ص ٢٦٠-٢٦١.
(٥٧)احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠، المصدر السابق، ص ٣٧٨-٣٧٩.
(٥٨)مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص١٦٥.
(٥٩)نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٧٩.
(٦٠)نفس المصدر: ص ٢٦١.
(٦١)احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢م، المصدر السابق، ص ص ٤٦٦-٤٦٧.
(٦٢)نفس المصدر: ١٩٤٢/١٩٥٠ ص ٣٨٠.
(٦٣)نبيل عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٤٣٦- ٤٣٧.
(٦٤)ملحق الوقائع المصرية: ٢٩ ديسمبر ١٩٤٧م.
(٦٥)مصلحة الشركات: مجلس الدولة، المصدر السابق، ص ٥٦.
(٦٦)نفس المصدر: ص ٥٢.
(٦٧)نفس المصدر: ص ٢٣٥.
(٦٨)نفس المصدر: ص ٢٧٠-٢٧١.
(٦٩) إحصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢م، المصدر السابق، ص ٤٣١.
مصلحة الشركات: محفظة رقم (٦٥)، ملف ١٨٢ -٥/ ٩٣جـ٢ ، ص ص١١-٣٦٠.
(٧٠)نفس المصدر: محفظة رقم (١٦٥)، ص ص ٣٦٠-٣٦١.
(٧١)نفس المصدر: محفظة رقم (٦٧)، ملف ٢٨٢- ٩/٣ حـ ١، ص١٦٠.
(٧٢) نفس المصدر: ص ٤٩-٧٢.
- احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢م، ص ٤٦٠ – ٤٦١.
(٧٣)ملحق الوقائع المصرية: العدد ٣٣ ، ١٩٢٥/٣/٢٣م.
(٧٤)مصلحة الشركات: محفظة رقم (٦٨)، ملف ١٨٢ ١٠٢/٣ حـ ،١ ص١٠.
(٧٥)شركة اقطان كفر الزيات: الميزانية وتقرير مجلس الادارة، كتيب بدون ترقيم، مطبعة النجاح، الاسكندرية ، ١٩٥١م.
(٧٦)مصلحة الشركات:٣(أ) وزارة التجارة والصناعة، شركة اقطان كفر الزيات (ش. م. م)، محفظة رقم (٦١)، ملف ١٨٢-١٠/٣ جـ ١، ص٣٤.
(٧٧)شركة اقطان كفر الزيات. الميزانية وتقرير مجلس الإدارة، المصدر السابق.
(٧٨)مصلحة الشركات، المصدر السابق، ص ١٢٣.
(٧٩)شركة اقطان كفر الزيات: الميزانية والتقرير، المصد السابق.
(٨٠)مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص١٢٣.
(٨١)احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠، المصدر السابق، ص ٣٥٢.
(٨٢)مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٣٤.
(٨٣)شركة اقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٨٤)احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠، المصدر السابق، ص٣٥٢.
(٨٥)شركة اقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٨٦)احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢: المصدر السابق، ص ٤٢٩.
(٨٧)شركة اقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٨٨)احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢: المصدر السابق، ص ٤٢٨.
(٨٩)شركة أقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٩٠)نفس المصدر.
(٩١)احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ، المصدر السابق، ص ٤٢٩-٤٣٠.
- نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٥٣-٣٥٤.
(٩٢)مصلحة الشركات: المصدر السابق، محفظة رقم (٦١)، ص١٢٢.
(٩٣)شركة اقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٩٤)مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٩٥) المعرفة. https://m.aarefa.org
(٩٦) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢م، ص ص ٦١٥، ٦١٩، ٦٨٤، ٧٣٢، ٨٩٦
نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ص ٥٥٧، ٦١٧، ٦٥٧.
(٩٧)شركة أقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(٩٨)مصلحة الشركات: محفظة رقم (٦١)، المصدر السابق، جـ١، ص ٣٢-٣٣.
(٩٩)نفس المصدر: ص ٢٩-٣١.
(١٠٠) نفس المصدر: قرار التفتيش في ١٩٥٠/٢/٧، ص١٩٩-٢٠٠.
(١٠١) مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٢٠٣.
(١٠٢) نفس المصدر: ص ٢٠٩- ٢١٠.
(١٠٣) نفس المصدر: ص١٤٠.
(١٠٤) نفس المصدر: ص١٤٢.
(١٠٥) نفس المصدر: جـ٢، ص ١٥٩-١٦٠.
(١٠٦) شركة اقطان كفر الزيات: المصدرالسابق.
(١٠٧) نفس المصدر.
(١٠٨) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٥٣-٣٥٤.
(١٠٩) شركة اقطان كفر الزيات: المصدر السابق.
(١١٠) إحصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، ص ٤٣٦.
- نفس المصدر: ١٩٤٩، ص ٣٥٥.
- نفس المصدر: محفظة رقم (٥٨)، شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد، ملف رقم ١٨٢-٣/ ٥٧٦،حـ٢، ص ٣٧.
(١١١) نفس المصدر: رأس المال.
(١١٢) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢م، المصدر السابق، ص ٤٣٥.
(١١٣) نفس المصدر.
(١١٤) نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري١٩٢٢- ١٩٥٢م، المرجع السابق، ص ص ٨٠-٩٠.
(١١٥) The Associated Cotton Ginners of Egypt, Ltd Report and Accounts, 1952-1953, P Imp, Al- Bassir
(١١٦) مصلحة الشركات: محفظة رقم (٨٥)، رقم الملف ١٨٢-٣/٥٧٦حـ٢، المصدر السابق.
Report and Account, Op.Cit.
(١١٧) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٥.
(١١٨) Report and Account, Op.Cit.
(١١٩) Ibid.
(١٢٠) نفس المصدر:نفس المحفظة، والملف حـ١، ص ٧٤.
(١٢١) Report and Account, Op.Cit.
(١٢٢) Ibid ———————————————
(١٢٣) Ibid ———————————————
(١٢٤) مصلحة الشركات: المصدر السابق، حـ٢، ص ٣٧.
(١٢٥) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، ص٤٣٧.
(١٢٦) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٥٦.
نفس المصدر: ١٩٤٢ ، ص٤٣٧.
- نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص٣٥٦.
(١٢٧) مصلحة الشركات، نفس المحفظة والملف حـ١، ص٢٠.
(١٢٨) احصاء شركات المساهمة المصرية: ١٩٤٢م، ص ٤٣٧.
نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٥٦.
(١٢٩) محمد أحمد فرغلي (١٩٠١-١٩٨٧) ملك القطن: ينتمي فرغلي باشا لأسرة ثرية من أصول أسيوطيه ولد بمدينة الاسكندرية وتعلم في أرقى مدارسها، كلية فيكتوريا وواصل تعليمه في لندن، وعاد إلى مصر ليكون من أهم رجال الأعمال فقد كان وكيلاً للبورصة، واشتغل بتجارة القطن وكون شركة كبرى

للأقطان، كان هو المصدر الأول للقطن المصري، تعرض فرغلي باشا للكثير من الأزمات إلا أنه تخطاها جميعا، وفرض عليه التأميم بعد الثورة الذي حد من نشاطه، وصادر ثروته التي كونها قبل ثورة ١٩٥٢.

- محمد أحمد فرغلي، عشت حياتي بين هؤلاء.
- إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢، ص ٤٣٥.

(١٣٠) أسطفان باسيلي (١٩٠٠- ١٩٩٠): محامي وعضو مجلس النواب المصري في الخمسينات وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد ووكيل نقابة المحامين من ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٨٩ ، وعضو ومؤسس اتحاد المحامين العرب ، عضو المجلس الأعلى للأقباط الأرثوذكس ، تخرج باسيلي من كلية الحقوق عام ١٩٢٠م ، منحه الملك فاروق رتبة الباكوية عام ١٩٥٠م .

- راجع ويكبيديا ar.wikipedia.org/wiki/

(١٣١) مصلحة الشركات: محفظة (٥٨) ، نفس الملف حـ ١، ص ٦٧-٦٨.
(١٣٢) نفس المصدر: ص ٥٥-٥٧.
(١٣٣) نفس المصدر: ص٩-١٢.
(١٣٤) نفس المصدر: ص٩.
(١٣٥) نفس المصدر: ص ١٥-١٨.
(١٣٦) نفس المصدر: ص١٢.
(١٣٧) نفس المصدر: حـ١، ص٢.
(١٣٨) الجريدة الرسمية: العدد ١١٢، ٤ أكتوبر ١٩١٣م.
(١٣٩) مصلحة الشركات: محفظة رقم (٦٢)، ملف ١٨٢-٣/٦١حـ١، ص٤٦.

- الجريده الرسميه، المرجع السابق.

(١٤٠) احصاء الشركات المصرية: ١٩٤٢م، ص ٤٣٨.
(١٤١) Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt, P.178-180.
(١٤٢) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، ص ٤٣٨.
(١٤٣) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٥٧.
(١٤٤) نفس المصدر: ١٩٤٢، ص ٤٤٠.
(١٤٥) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٥٦.
(١٤٦) The National gining Campany of Egypt, Report of the Directors, For the financial year ended Mars 31st ,1951.

- مصلحة الشركات، المصدر السابق.

(١٤٧) إحصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، المصدر السابق، ص٤٣٨.

- نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٥٧.
- مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.

(١٤٨) نفس المصدر، ص ٢٤.
(١٤٩) نفس المصدر.
(١٥٠) نفس المصدر، ص ٢٠- ٢٤.
(١٥١) قامت دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨ وهو الحدث الذي هز اليهود في مصر هزاً عنيفاً واقر على وجودهم، وأصبح هناك عداء مع الصهيونيين منهم لأنهم شاركوا في اغتصاب دولة فلسطين العربية، وتشريد سكانها الاصليين.
(١٥٢) مصلحة الشركات: شركة التصدير الشرقية المساهمة، محفظة رقم (٨٥)، ملف ١٨٢-٣/٧٩ حـ١، ص ص١٢٤- ١٣٧.
(١٥٣) نفس المصدر، ص ١١٥.
(١٥٤) نفس المصدر، ص ١٦.
(١٥٥) نبيل عبد الحميد، اليهود في مصر الاقتصادية والاجتماعية، ط٢، حـ٢ ، ٢٠٠٤، ص ص ٤٥- ٦٦.
(١٥٦) مصلحة الشركات: نفس المحفظة والملف السابق، ص٤٧ – ٤٨.
(١٥٧) نفس المصدر: شركة معامل الحلج والزيت المتحدة، محفظة رقم (٦٩)، ملف ١٨٢-٣/٩٢حـ١ ، ص٢٠٥.

(١٥٨) نفس المصدر، ص ١٥٧.
(١٥٩) نفس المصدر، ص ١٩٤.
(١٦٠) تواجد في هذا المركز كثير من اليهود ولهم فيها حارة عرفت بحارة اليهود، وقد رحل اليهود من ميت غمر والمنصورة بالتدريج، بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨- والتي هزت حياتهم، وتتابع هذا الرحيل على امتداد السنوات التالية ، حتى خلت منهم تماما ورحلوا جميعا .
(١٦١) مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص.١٩٥
(١٦٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر: السنة الثانية، العدد الأول، مارس ١٩٥٧، ص٣.
(١٦٣) ملحق الوقائع المصرية: العدد (٣٢) ، ١٩٢٠/٤/١٣.
- نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص٩٣.
(١٦٤) بنك مصر: اليوبيل الذهبي ١٩٢٠/١٩٧٠ م، ص ٣٦.
(١٦٥) نبيل عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص ٩٤-٩٦.
(١٦٦) حسن راشد جرانه: نحو تمصير الشركات المساهمة، ص ص ٩-١٠
(١٦٧) البنك الأهلي المصري :١٨٩٨/١٩٤٨، ص ٦٩
(١٦٨) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، المصدر السابق، ص ٨٧٨.
(١٦٩) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٦٩.
(١٧٠) نفس المصدر: ص ٣٧٠.
(١٧١) نفس المصدر: ١٩٤٢، ص ٨٨١.
(١٧٢) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص ٣٧١.
(١٧٣) نفس المصدر: ١٩٤٢ ، ص ٨٧٨.
(١٧٤) نفس المصدر:١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٦٩.
(١٧٥) مصلحة الشركات: شركة مصر لحلج الاقطان، محفظة رقم (٥٧)، ملف ١٨٢٠-٩٨ حـ١، ص ٥٥.
(١٧٦) نفس المصدر: شركة الغربية للحلج، محفظة رقم (٥٥)، ملف ١٨٢٠-٣ /١١٧ حـ٢ ، ص ١٣٤.
(١٧٧) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢ ، ص ٤٥٤-٤٥٥.
(١٧٨) عائلة رولو: عائله يهودية استثمرت اموالها في مصر بمختلف الانشطة.
نبيل عبد الحميد: اليهود في مصر ١٩٤٧- ١٩٥٦،المرجع السابق، جـ٣،ص٧٣.
- شركات المساهمة: ١٩٤٢ ، ص ٤٥٤.
(١٧٩) مصلحة الشركات: المصدر السابق، حـ٢، ص ١٣٣-١٣٤.
- احصاء شركات المساهمة :١٩٤٩-١٩٥٠م، ص ٣٦٣ .
- مصلحة الشركات: محافظ أرقام، (٥٧)، (٥٨)، (٦١)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٩).
- نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للاجانب، المرجع السابق، صفحات مختلفة.
(١٨٠) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٦٣.
(١٨١) نفس المصدر: ص ٣٦٣.
(١٨٢) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢ ، ص ٤٥٦.
- نفس المصدر:١٩٤٩/١٩٥٠م، ص ٣٦٢.
(١٨٣) راجع - نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للاجانب ١٩٢٢/١٩٥٢ ، ص ٩- ١٩
(١٨٤) نفس المرجع: ص ص ٤٣٧-٤٣٨.
(١٨٥) - مصلحة الشركات: محفظة (٥٥)، الملف السابق، ص ١٢٠.
- نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للاجانب، المرجع السابق، ص٤٣٧.
(١٨٦) مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ١٢٠.
(١٨٧) احصاء شركات المساهمة :١٩٤٢ ، ص ٧٨٥-٧٨٦.
(١٨٨) مصلحة الشركات: شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية، محفظة رقم (٦٠)، ملف ١٨٢ – ٣ / ١٢٩ حـ١، ص ١٧٩.
(١٨٩) إحصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، ص٧٨٥.
(١٩٠) مصلحة الشركات: محفظة (٦٠)، المصدر السابق، ص ص ١٧١-١٧٩.
(١٩١) نفس المصدر: تقرير التفتيش بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٦، محفظة رقم (٦٠)، نفس الملف صـ ١٧٩

(١٩٢) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، المصدر السابق، ص ٧٨٤.
(١٩٣) مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ١١٨.
(١٩٤) الجريدة الرسمية: العدد٤٣ ، ١٩٣٦/٤/٢٣.
- مصلحة الشركات: شركة حلج الوجة القبلي، محفظة (٥٦)، ملف ١٨٢ – ٢٠٧/٣ حـ١، ص ٢٩.
(١٩٥) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٩/م١٩٥٠، المصدر السابق، ص ٣٦٢.
(١٩٦) نبيل عبد الحميد، اليهود في مصر ١٩٤٧-١٩٥٦م، حـ٢، المرجع السابق، ص ص ٣٢، ٤٥
- Charles Issaus، Egypt An Economic and Social Analyses. P. 112- 113.
(١٩٧) احصاء شركات المساهمة :١٩٤٢، المصدر السابق، ص٤٤١.
(١٩٨) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠، ص ٣٦١.
(١٩٩) نفس المصدر: شركة حلج الوجه القبلي، الميزانية العمومية ، ١٩٥١/٤/٣٠.
(٢٠٠) نفس المصدر : ص٧ .
(٢٠١) نفس المصدر :الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ إبريل ١٩٤٩ ، حساب الارباح والخسائر عن المدة من أول مايو ١٩٤٨ لغاية٣٠ إبريل سنة ١٩٤٩ ،مطبعة يوسف مينربو،الاسكندرية ١٩٤٩، ص٧
(٢٠٢) نفس المصدر: شركة النيل لحليج الاقطان، محفظة رقم (٥٩) ، ملف ١٨٢-٣ /٢٠٤ حـ١ ، ص٧٠.
(٢٠٣) احصاء شركات المساهمة :١٩٤٢، المصدر السابق ص٤٦٨.
- مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ٧٠.
(٢٠٤) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، المصدر السابق، ص٤٧٠.
(٢٠٥) نفس المصدر: ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ص٣٨٢.
(٢٠٦) مصلحة الشركات: المصدرالسابق، ص ٧٤.
(٢٠٧) نفس المصدر، ص ٦٠.
(٢٠٨) نفس المصدر، ص ٦٩.
(٢٠٩) نفس المصدر: الشركة التجارية الاقتصادية للاقطان، محفظة رقم (١٧٤)، ملف ١٨٢-١١٠/٣ حـ١، ص ١٢٢.
(٢١٠) احصاء شركات المساهمة: ١٩٤٢، المصدر السابق، ص٣٧٥.
(٢١١) مصلحة الشركات: المصدر السابق، ص ص ١٠٩-١١٩.
(٢١٢) نبيل عبد الحميد، اغتيال أمين عثمان، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢م ،ص٢٨-٣١.
(٢١٣) مصلحة الشركات: شركة الاسكندرية التجارية، محفظة رقم (٨٦).
(٢١٤) مصر للغزل والنسيج: ويكيبيديا /ar.wikipedia.org/wiki
(٢١٥) مصلحة الشركات: محفظة رقم (٨٦)، المصدر السابق، ص ٣٨.
(٢١٦) نفس المصدر.
(٢١٧) نفس المصدر: ص ٣.
(٢١٨) نفس المصدر: ص ١٦٧.
(٢١٩) نفسه المصدر: ص ٢١٦
(٢٢٠) نفس المصدر: ص١٧٨.
(٢٢١) نفس المصدر.
- الشكوي بترقية اسكندر حنا صليب رئيس نقابة حلج القطن بالمحلة الكبرى.
(٢٢٢) تقرير التفتيش على شركة الأسكندرية التجارية في ١٩٥٠/٤/٢٨م.
- مصلحة الشركات: محفظة (٨٦) ، ملف ١٨٢-٩١/٣حـ١ ، ص ٣ -١٤.
(٢٢٣) نفس المصدر: محفظة (٦١)، ملف ١٨٢-١٠/٣حـ١ ، ص ٢٢٥.
(٢٢٤) نفس المصدر: شركة الزقازيق للاقطان والزيوت (عبد العزيز رضوان باشا سابقا) ، محفظة (٦٩) ملف ١٨٢-٣٥٥/٣ حـ١، ص١٥٩.
(٢٢٥) عبد العزيز رضوان: نشأ في عائلة فقيرة جداً، وفقد والده وهو في سن الثامنة وكان عاملاً بأحد المحال التجارية حتى أصبح بمجلس الشيوخ وأبرز المقربين للملك فؤاد ومنحه الملك فاروق رتبة الباشويه لكثرة أعماله الخيريه، جدته لوالدته هي من قامت بكفالته، ودخل المدرسة الابتدائية ثم تعلم في

الأزهر سافر إلى مدينة سواكن في السودان عام ١٩٠٧م ، اشتغل بتجارة وحلج القطن وتصديره إلى إنجلترا ، أصبح بعد ذلك من رجال الصناعة توفي عام ١٩٥٨م .

- معلومات عن مسجد عبد العزيز رضوان بالزقازيق.
- Vetogate.com.

(٢٢٦) مصلحة الشركات: محفظة رقم (٦٩)، المصدر السابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(٢٢٧) نفس المصدر: وزارة التجارة، شركة فرغلي للاقطان والاعمال الخيرية، محفظة رقم (٦٤)، ملف ١٨٢-٣/٣٤٠ حـ١.

- الجريدة الرسمية: العدد٣٨ ، ١٩٤٦/٤/٨.

(٢٢٨) محمد أحمد فرغلي: عشت حياتي بين هؤلاء.

- ـــــــــــــــــــــــــــــــ، صفحات مجهولة في تاريخ مصر.

(٢٢٩) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٦٤)، المصدر السابق، ص ١٩.

(٢٣٠) نفس المصدر: ص٣٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: **الوثائق غير المنشورة**

دار الوثائق القومية

وثائق مصلحة الشركات –

مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٥) شركة الغربية للحلج

مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٦) شركة حلج الوجه القبلي

مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٧) شركة لحلج الأقطان

مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٨) شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٥٩) شركة النيل للحلج.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٠) شركة الأقطان والتصدير المصرية.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦١) شركة كفر الزيات.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٢) شركة الأهلي المصري.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٢) شركة أقطان مصر المساهمة.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الأقطان التجارية.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة فرغلي للأقطان.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الجيزة للقطن والتجارة.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٤) شركة الإسكندرية لتجارة الأقطان.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٥) شركة المساهمة لتنظيف وتكيس القطن.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٦) شركة المكابس والمخازن العمومية.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٧) شركة المكابس الحرة المصرية.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٨) شركة مكابس إسكندرية.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٩) شركة الزقازيق للأقطان والزيوت.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٦٩) شركة معامل الحلج والزيت المتحدة.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٧١) شركة مصر لتصدير الأقطان.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٨٥) شركة الشرقية المساهمة.

مصلحة الشركات محفظة رقم (٨٦) شركة الإسكندرية التجارية.
مصلحة الشركات محفظة رقم (١٧٤) شركة التجارية للأقطان.

ثانياً: الوثائق المنشورة

إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر ١٩٤٢م
وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، الحكومة المصرية ، المطبعة الأميرية، ١٩٤٢

إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيس في مصر ١٩١٩ و١٩٥٠م
-وزارة المالية والاقتصاد: الحكومة المصرية مصلحة الإحصاء والتعداد، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٢.

شركة حلج الوجه القبلي: الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٤٩ ،حساب الارباح والخسائر عن المدة من أول مايو١٩٤٨م لغاية ٣٠ أبريل ١٩٤٩م ، مطبعة يوسف ميزبو ،إسكندرية ، ١٩٤٩.

شركة حلج الوجه القبلي، الميزانية العمومية بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٥١ م ،حساب الأرباح والخسائر عن المدة من أول مايو١٩٥٠م لغاية ٣٠ أبريل ١٩٥١ ، مطبعة يوسف ميزبو ، إسكندرية ، ١٩٥١.

شركة أقطان كفر الزيات ش.م.م، مؤسسه بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٤٩م، الميزانية لغاية ٣١ أغسطس ١٩٥١م ، وتقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية السابعة والخمسين ١٩٥٠/ ١٩٥١م ، مطبعة النجاح ، الإسكندرية، ١٩٥١.

البنك الأهلي المصري ١٨٩٨- ١٩٤٨، مطبعة البنك الأهلي.

بنك مصر اليوبيل الذهبي، ١٩٢٠/١٩٧٠

تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ ، جـ٢.

تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٤٧م، جـ٢

-The National gining Campany of Egypt, Report of the Directors, For the financial year ended Mars, 31st ,1951.

-The Associated Cotton Ginners of Egypt, Ltd Report and Accounts, 1952-1953, P Imp, Al- Bassir

ثالثاً: التقارير

- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٨٩٩، ترجمة المقطم، ١٩٠٠م –

تقرير اللورد كرومر ١٩٠٤، ترجمة المقطم ، ١٩٠٥م –

تقرير اللورد كرومر ١٩٠٦، ترجمة المقطم ١٩٠٧م –

تقرير غورست ١٩٠٨ ، وكتشنر ١٩١٣م –

تقارير أعمال تفتيش وميزانيات تلك الشركات، مثبته في الهوامش –

رابعاً: المراجع العربية

أمين عز الدين: نشوء الطبقة العاملة المصرية، الطليعة، ١٩٦٥ –

حسين خلاف: التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الطبعة الأولى الجمعية التاريخية،١٩٦٢–

حسن راشد جرانه: نحو تمصير الشركات المساهمة، القاهرة ، ١٩٥١ –

– زكي محمد شبانه: العلاقة السعرية بين القطن المصري والأقطان العالمية الأخرى، المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية الكبري في مصر، جمعية الاقتصاد السياسي، الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢

عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف ، ١٩٨٩ –

ـــــــــــ: عصر إسماعيل، الطبعة الرابعة، جـ٢ ' دار المعارف ، ١٩٨٧ –

– ـــــــــــ: في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ ، جـ٢، ط٣، دار المعارف ، ١٩٨٨

صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة القاهرة –

محمـد رشـدي: التطور الاقتصادي في مصر، حـ١، دار المعارف ، ١٩٧٢ –

محمد أحمد فرغلي: عشت حياتي بين هؤلاء

نبيل عبد الحميد: النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢ ، هيئة الكتاب ، ١٩٨٢

ـــــــــ :الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢-١٩٢٢م ، مطبعة نانسي ، دمياط ، ٢٠٠٤

ـــــــــ : اليهود في مصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٤٦-١٩٥٧م ، مطبعة نانسي ، دمياط ، ٢٠٠٤.

ـــــــــ : اغتيال امين عثمان ، جنينه الكتاب ،١٩٩٢.

يوسف نحاس : القطن في خمسين عامًا ، دار النيل للطباعة ١٩٥٤م .

خامساً: المراجع الأجنبية

- A.E.Crouchley: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public debt, Cairo, 1936.
- -ـــــــــــــــ: The Economic development of Modern Egypt first published، England, 1938.
-Charles Issaue: Egypt an Economic and Social Analysis, Oxford, 1947. - Cromer, Modern Egypt,
- Cromer, Modern Egypt ,1911.
- Murray: Ashort memair of Mohamed Ali،Londan, 1898.

سادساً: الدوريات

الدستور: ٢٠١٩

الفلاحة: يناير، فبراير ١٩٤٠

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي: المجلد الثالث، العدد الثالث ، ١٩٥٠

النشرة الاقتصادية لبنك مصر: السنة الثانية، العدد الأول، مارس ١٩٥٧

الوقائع المصرية: سنوات ١٨٧٢/ ١٨٧٨/١٩١٣/١٩٢٠/١٩٣٦/١٩٤٦/١٩٤٧م اعداد مختلفة

اليوم السابع: ٢٠٠١٩.

سابعاً: مواقع الانترنت

وهي مثبتة في هوامش الدراسة.